(٧) ما يتعلّق بالصحيحين ومنهج مسلم في صحيحه

٣٠٧ ـ قال النووي في مقدمة شرحه لصحيح مسلم (١/ ٣٣): « اعلم أنَّ ما كان فى الصحيحين عن المدلسين بـ (عن) ونحوها، فمحمول على ثبوت السماع من جهة أخرى، وقد جاء كثير منه فى الصحيح بالطريقين جميعا، فيذكر رواية المدلس بـ (عن) ثم يذكرها بالسماع ». [وانظر ترجمة هشيم بن بشير في مقدمة الفتح].

٣٠٨ ـ مقارضة وقعت بين البخاري ومسلم في حديثين رباعيين، فأورد مسلم الرباعي الذي في سنده أربع نسوة بتمام الأربع، وأورده البخاري بنقصان واحدة، وأورد البخاري الرباعي الذي في سنده أربعة رجال بتمام الأربعة، وأورده مسلم بنقصان رجل، وهذا من لطائف ما اتفق. [الفتح: ١٣/ ١٥٣].

٣٠٩ ـ العزو لما دون الصحيحين إذا كان الحديث مروياً فيهما أو في أحدهما تقصير من فاعله. [الفتح: ١/ ٣٤٠].

٣١٠ ـ أبو بكر بن أبي شيبة أكثر عنه الشيخان إلَّا أن مسلماً يكنِّيه دائماً، والبخاري يسمِّيه، وقلَّ أن كنّاه. [الفتح: ١١/ ٢٨٠، ٥٢٨].

٣١١ ـ هدبة بن خالد وهدّاب بن خالد: إحداهما اسم والأخرى لقب، واقتصر البخاري على ذكر هدبة دون هدّاب، وعليه فالأقرب أنَّ هدبة هو الاسم، وهدّاب هو اللقب.

قال النووي: قوله (هدّاب بن خالد) هو بفتح الهاء وتشديد الدال المهملة وآخره باء موحدة، ويقال هدبة بضم الهاء وإسكان الدال، وقد ذكره مسلم رحمه الله فى مواضع من الكتاب، يقول فى بعضها هدبة وفى بعضها هدّاب، واتّفقوا على أن أحدهما اسم والآخر لقب ثم اختلفوا فى الاسم منهما، فقال أبو علي الغسّانى وأبو محمد عبد الله بن الحسن الطبسى وصاحب المطالع والحافظ

عبد الغني المقدسي المتأخِّر: هدبة هو الاسم وهدّاب لقب. وقال غيرهم: هدّاب اسم وهدبة لقب، واختار الشيخ أبو عمرو هذا وأنكر الأول، وقال أبو الفضل الفلكي الحافظ: أنه كان يغضب إذا قيل له هدبة، وذكره البخاري فى تاريخه فقال: هدبة بن خالد، ولم يذكره هدّابا، فظاهره أنه اختار أنّ هدبة هو الاسم، والبخاري أعرف من غيره فإنه شيخ البخاري ومسلم رحمهم الله أجمعين والله أعلم. [شرح النووي على مسلم:١/ ٢٣٠].

٣١٢ ـ ذكر ابن طاهر أنَّ البخاري ومسلماً خرّجا لعبد الكريم بن أبي المخارق في الحج حديثاً واحداً وهو غلط؛ لأنَّ عبد الكريم المذكور هو الجزري. [الفتح: ٣/ ٥].

٣١٣ ـ حُمَيْد بن عبد الرحمن: في الصحيحين هو ابن عوف، إلَّا في حديث: « أفضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله المحرّم »، في مسلم فهو الحميري، ولا ذكر له في البخاري أصلاً ولا في مسلم إلَّا في هذا الحديث. [شرح النووي على مسلم:٨/ ٥٥].

تنبيه: قد ورد ذكر حميد بن عبد الرحمن الحميري في إسناد أوّل حديث من كتاب الإيمان في صحيح مسلم.

٣١٤ـ مَن الذي قال لمن خرِّج له في الصحيحين:« جاز القنطرة »؟

قال الحافظ ابن حجر: وقد نقل ابن دقيق العيد عن ابن المفضل وكان شيخ والده أنه كان يقول فيمن خرّج له في الصحيحين هذا جاز القنطرة. [الفتح: ١٣/ ٤٥٧]، [قطر الولي بشرح حديث الولي المطبوع مع ولاية الله والطريق إليها ص: ٢١٨].

٣١٥ـ محافظة مسلم على إيراد لفظ الحديث دون الرواية بالمعنى بخلاف البخاري.

قال ابن حجر في تهذيب التهذيب عند ترجمة مسلم: « حصل لمسلم في كتابه حظٌّ عظيم مُفْرِط لم يحصل لأحدٍ مثله، بحيث أنَّ بعض الناس كان

يفضِّله على صحيح محمد بن إسماعيل، وذلك لما اختصَّ به من جمع الطرق وجودة السياق، والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع ولا رواية بمعنى ». [وانظر الفتح: ٧/ ٤٠٩].

٣١٦ ـ قد أكثر مسلم في صحيحه من نسخة حماد بن سلمة عن ثابت البناني. [الفتح: ١١/ ٢٥٧].

٣١٧ ـ الإمام مسلم لا يقصر لفظ (**المثل**) على المساوي في جميع اللفظ والترتيب، بل هو في المعظم إذا تساويا في المعنى. [الفتح: ٢/ ١٤٦].

٣١٨ ـ وقع في صحيح مسلم في هذا الحديث ـ أي حديث في التيمم ـ (عبد الرحمن بن يسار)، وهو وهم، وليس له في هذا الحديث رواية، ولهذا لم يذكره المصنِّفون في رجال الصحيحين. [الفتح: ١/ ٤٤٢]، وانظر صحيح مسلم حديث رقم (٣٦٩).

٣١٩ ـ في أثناء إسناد في صحيح مسلم: « أخبرني أبو سلمة بن سفيان وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن المسيب العابدي ».

قال فيه النووي: قال الحفاظ: قوله (ابن العاص) غلط، والصواب حذفه، وليس هذا عبد الله بن عمرو بن العاص الصحابي، بل هو عبد الله بن عمرو الحجازي، كذا ذكره البخاري في تاريخه، وابن أبي حاتم، وخلائق من الحفّاظ المتقدمين والمتأخِّرين. [شرح النووي على مسلم: ٤/ ١٧٧].

٣٢٠ ـ قول مسلم عقِب الحديث (٩٠٥): « ليس كلّ شيء عندي صحيح وضعتُه هاهنا » يدلُّ على أنَّ مسلماً لم يستوعب في صحيحه الأحاديث الصحيحة ولا التزم ذلك، ومثله البخاري؛ ويدلُّ لذلك أنَّ كلاًّ من البخاري ومسلم انتقى من صحيفة همام بن منبِه أحاديث، ولو التزما إيراد كلّ صحيح لأتيا بما فيها كلها؛ لأنَّها مرويَّةٌ بإسناد واحد.

(٨) مناهج مختلفة

٣٢١ ـ نسخة همّام بن منبّه مروية بإسناد واحد عن عبد الرزّاق عن معمر عنه. وقد اختلف العلماء في إفراد حديث من نسخته، هل يساق بإسنادها ولو لم يكن مبتدأ به، أو لا؟

فالجمهور على الجواز ومنهم البخاري، وقيل يمتنع، وقيل يبدأ أبدًا بأوّل حديث ويذكر بعده ما أراد. وتوسّط مسلم فأتى بلفظ يشعر بأن المفرد من جملة النسخة، فيقول في مثل هذا إذا انتهى الإسناد: فذكر أحاديث منها كذا، ثم يذكر أي حديث أراد منها. [الفتح: ١/ ١٠٠-٣٤٧]، [٦/ ٤٦٣]، [١١/ ٥١٨-٥١٩]، [١٣/ ٤٦٩].

٣٢٢ ـ الظاهر أن نسخة أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة كنسخة معمر عن همام عنه، ولهذا قلَّ حديث يوجد في هذه إلَّا وهو في الأخرى، وقد اشتملتا على أحاديث كثيرة، أخرج الشيخان غالبها، وابتداء كلّ نسخة منهما حديث: «نحن الآخرون السابقون»؛ فلهذا صدر به البخاري فيما أخرجه من كلّ منهما، وسلك مسلم في نسخة همّام طريقاً أخرى، فيقول في كل حديث أخرجه منها: قال رسول الله ﷺ، فذكر أحاديث منها: وقال رسول الله ﷺ، فيذكر الحديث الذي يريده، يشير بذلك إلى أنه من أثناء النسخة لا أوّلها، والله أعلم. الفتح: [١/ ٣٤٦، ٣٤٧]، [٦/ ١١٦].

٣٢٣ ـ إطلاق ابن حجر على المستدرك: «**صحيح الحاكم**». [الفتح: ٦/ ١١٦].

وقبله الإمام ابن القيم فقد أطلق على المستدرك صحيحاً. [الكلام على مسألة السماع له، ص: ١٠٣].

٣٢٤ ـ أكثر المحدّثين في الأعصار الماضية من سنة مائتين وهلمَّ جرًّا إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنهم برئوا من عهدته. [لسان الميزان:٣/ ٧٥].

٣٢٥ ـ الداودي كثيراً ما يفسِّر الألفاظ الغريبة بلوازمها ولا يحافظ على أصول معانيها. [الفتح: ١١/ ٤٥٩].

وقال ابن حجر أيضاً: وللداودي عجائب في شرحه ـ أي لصحيح البخاري ـ ذكرت منها شيئاً كثيراً. [الفتح: ١٢/ ٣٤٣].

٣٢٦ ـ **بَقي بن مَخلَد لا يروي إلَّا عن ثقة عنده.** [تهذيب التهذيب:٧/ ١٩٧].

٣٢٧ ـ **قال الحافظ ابن حجر:** قوله (عن أبي هريرة ﷺ قال: قال أسلم وغفار)، كذا فيه بحذف فاعل قال الثاني، وهو اصطلاح لمحمد بن سيرين إذا قال عن أبي هريرة قال: قال « ولم يسم قائلا، والمراد به النبي ﷺ، وقد نبّه على ذلك الخطيب وتبعه ابن الصلاح ». [الفتح: ٦/ ٥٤٥].

٣٢٨ ـ **ابن سيرين كان غالباً لا يصرّح برفع كثير من حديثه.**

قال ابن حجر في شرح حديث أبي هريرة « لم يكذب إبراهيم عليه السلام إلَّا ثلاث كذبات »: (والحديث في الأصل مرفوع كما في رواية جرير بن حازم، وكما في رواية هشام بن حسّان عن ابن سيرين عند النسائي والبزّار وابن حِبَّان، وكذا تقدم في البيوع من رواية الأعرج عن أبي هريرة مرفوعًا، ولكن ابن سيرين كان غالبًا لا يُصرّح برفع كثير من حديثه). [الفتح: ٦/ ٣٩١].

وقال: « ... ولكن الحديث في الأصل ثابت الرفع، لكن ابن سيرين كان يقف كثيراً من حديثه تخفيفاً ». [الفتح: ٩/ ١٢٨].

٣٢٩ ـ المزّي يترجم في تهذيب الكمال لجماعة ليس لهم في الصحيحين رواية، بل ليس لهم إلَّا مجرّد الذكر. [تهذيب التهذيب: ترجمة: أويس بن عامر القرني، و يزيد بن أبي كبشة].

٣٣٠ ـ جماعة ذُكِروا في البخاري وليس لهم فيه رواية أحاديث وهم:

أحمد بن عاصم البلخي، وأبو عبيد القاسم بن سلاّم، وعبد الملك بن قريب الأصمعي، وأبو عمرو بن العلاء. [الفتح: ١١/ ٣٣٤].

٣٣١ ـ كلمة: **(لابأس به)** توثيق في اصطلاح ابن معين. [مقدّمة فتح الباري: ص ٤٥٥].

قال ابن أبي خيثمة: قلت لابن معين: إنّك تقول فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف، قال: إذا قلت لك ليس به بأس فهو ثقة، وإذا قلت هو ضعيف فليس هو بثقة ولا يكتب حديثه. [لسان الميزان: ١/ ١٣].

٣٣٢ ـ كان عبد الله بن أحمد لا يكتب إلَّا عن من أَذِن له أبوه في الكتابة عنه، وكان لا يأذن له أن يكتب إلَّا عن أهل السنّة، حتى كان يمنعه أن يكتب عن من أجاب في المحنة، ولذلك فاته علي بن الجعد ونظراؤه من المسندين. [تعجيل المنفعة ص: ١٥، وفي ص: ١٩ فيها أنه كان لا يكتب إلَّا عن ثقة عند أبيه].

٣٣٣ ـ ابن حبان يذكر في كتابه الثقات من لم يُعْرَف له جرح. [الفتح: ٩/ ١٥٦].

٣٣٤ ـ تسمية ما ينفرد به الراوي وليس له متابعٌ منكراً من طريقة أبي بكر البرديجي.

قال الحافظ ابن حجر: قوله (حدثنا عبد القدوس بن محمد) أي ابن عبد الكبير بن شعيب بن الحبحاب بمهملتين مفتوحتين بينهما موحدة ساكنة وآخره موحّدة هو بصري صدوق، وما له في البخاري إلَّا هذا الحديث الواحد، وعمرو بن عاصم هو الكلابي وهو من شيوخ البخاري، أخرج عنه بغير واسطة في الأدب وغيره، وقد طعن الحافظ أبو بكر البرديجي في صحّة هذا الخبر مع كون الشيخين اتفقا عليه فقال: هو منكر وهم، وفيه عمرو بن

عاصم مع أن همّاماً كان يحيى بن سعيد لا يرضاه ويقول: أبان العطّار أمثل منه. قلت: لم يبين وجه الوهم، وأمّا إطلاقه كونه منكراً، فعلى طريقته في تسمية ما ينفرد به الراوي منكراً إذا لم يكن له متابع، لكن يجاب بأنه وإن لم يوجد لهمّام ولا لعمرو بن عاصم فيه متابع، فشاهده حديث أبي أمامة الذي أشرت إليه ومن ثم أخرجه مسلم عقبه، والله أعلم. [الفتح: ١٢/ ١٣٣]، [التدريب:١/ ١٥١].

٣٣٥ ـ أحمد بن حنبل وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة. [مقدمة الفتح ص:٣٩٢].

٣٣٦ ـ رواية أوردها المقدسي في (عمدة الأحكام)، ولم يخرّجها مسلم مع أن شرطه إخراج المتفق عليه.

قال الحافظ في شرح حديث أبي جعفر: « إنه كان عند جابر بن عبد الله هو وأبوه وعنده قوم فسألوه عن الغسل، فقال: يكفيك صاع، فقال رجل: ما يكفيني، فقال جابر: كان يكفي من هو أوفى منك شعرًا وخير منك، ثم أمّنا في ثوب ».

قال: قوله (قوم) كذا في النسخ التي وقفت عليها من البخاري ووقع في العمدة وعنده قومه بزيادة الهاء وجعلها شراحها ضميرا يعود على جابر وفيه ما فيه وليست هذه الرواية في مسلم أصلا وذلك وارد أيضا على قوله أنّه يخرج المتفق عليه. [الفتح: ١/ ٣٦٦].

* * *

(٩) مصطلح الحديث

٣٣٧ ـ قال أبو القاسم هبة الله بن الحسن الطبري الحافظ: ذُكِر أن فتى من أصحاب الحديث أنشد في مجلس أبي زرعة الرازي هذه الأبيات فاستحسنت منه:

دين النبي محمد أخبار ... نعم المطية للفتى الآثار
لا تغفلن عن الحديث وأهله ... فالرأي ليل والحديث نهار
ولربما غلط الفتى أثر الهدى ... والشمس بازغة لها أنوار

[شرح الاعتقاد للالكائي: ٢/ ١٤٩]، [ذيل طبقات الحنابلة: ١/ ١٢].

٣٣٨ ـ كلام لابن رجب في أن أهل الحديث هم المرجع في معرفة الحديث، ومعرفة صحيحه من سقيمه.

قال ابن رجب: وإنما تُحمل مثل هذه الأحاديث ـ على تقدير صحّتها ـ على معرفة أئمة الحديث الجهابذة النّقّاد، الذين كثُرت ممارساتهم لكلام النّبيّ ﷺ، وكلام غيره، ولحال رُواة الأحاديث، ونَقَلَةِ الأخبار، ومعرفتهم بصدقهم وكذبهم وحفظهم وضبطهم، فإن هؤلاء لهم نقدٌ خاصٌّ في الحديث يختصون بمعرفته، كما يختصُّ الصيرفي الحاذق بمعرفة النّقود، جيِّدها ورديئها، وخالصها ومشوبها، والجوهري الحاذق في معرفة الجوهر بانتقاد الجواهر، وكلٌّ من هؤلاء لا يمكن أن يُعَبِّرَ عن سبب معرفته، ولا يُقيم عليه دليلاً لغيره، وآية ذلك أنه يُعْرَض الحديثُ الواحدُ على جماعة ممن يعلم هذا العلم، فيتَّفقون على الجواب فيه من غير مواطأة.

وقد امتحن هذا منهم غير مرَّةٍ في زمن أبي زرعة وأبي حاتم، فوُجِد الأمرُ

على ذلك، فقال السائل: أشهدُ أنَّ هذا العلم إلهامٌ. قال الأعمش: كان إبراهيم النخعي صيرفياً في الحديث، كنتُ أسمع من الرِّجال، فأعرض عليه ما سمعته. وقال عمرو بن قيس: ينبغي لصاحب الحديث أن يكون مثل الصيرفيّ الذي ينتقد الدراهم، فإن الدراهم فيها الزائف والبهرج وكذلك الحديث.

وقال الأوزاعي: كنّا نسمع الحديث فنَعرِضُهُ على أصحابنا كما نَعرِضُ الدرهم الزَّائف على الصيارفة، فما عرفوا أخذنا، وما أنكروا تركنا.

وقيل لعبد الرحمن بن مهدي: إنك تقولُ للشيء: هذا صحيح وهذا لم يثبت، فعن مَن تقول ذلك؟ فقال: أرأيت لو أتيتَ النّاقد فأريتَه دراهمك، فقال: هذا جيِّد، وهذا بهرَجٌ، أكنت تسأله عن من ذلك، أو كنتَ تسلم الأمر إليه؟ قال: لا، بل كنت أسلمُ الأمر إليه، قال: فهذا كذلك لطول المجالسة والمناظرة والخُبْر به.

وقد روي نحو هذا المعنى عن الإمام أحمد أيضاً، وأنّه قيل له: يا أبا عبدالله تقول: هذا الحديث منكر، فكيف علمتَ ولم تكتب الحديث كلَّه؟ قال: مَثَلُنا كمثل ناقد العين لم تقع بيده العَيْنُ كلُّها، فإذا وقع بيده الدينارُ يعلم أنّه جيِّدٌ، وأنّه رديء.

وقال ابن مهدي: معرفة الحديث إلهام. وقال: إنكارُنا الحديث عند الجُهّال كهانة.

وقال أبو حاتم الرازي: مَثَلُ معرفة الحديث كمثل فصٍّ ثمنه مائة دينار، وآخر مثله على لونه، ثمنُه عشرة دراهم، قال: وكما لا يتهيأ للناقدِ أن يخبر بسبب نقده، فكذلك نحن رُزِقنا علماً لا يتهيأ لنا أن نخبر كيف علمنا بأنَّ هذا حديثٌ كَذِبٌ، وأنَّ هذا حديثٌ مُنكرٌ إلَّا بما نعرفه، قال: وتُعرَفُ جودةُ الدينار

بالقياس إلى غيره، فإن تخلف عنه في الحمرة والصّفاء علم أنّه مغشوش، ويُعلَمُ جنسُ الجوهر بالقياس إلى غيره، فإن خالفه في المائيَّة والصّلابة، علم أنّه زجاج، ويُعلَمُ صحَّةُ الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاماً يصلح مثلُه أن يكون كلامَ النّبوّة، ويُعرف سُقمه وإنكاره بتفرُّد من لم تصحَّ عدالته بروايته، والله أعلم.

وبكلِّ حالٍ، فالجهابذة النُّقّاد العارفون بعلل الحديث أفرادٌ قليلٌ من أهل الحديث جداً، وأوَّل مَن اشتهر بالكلام في نقد الحديث ابن سيرين، ثمّ خلفه أيوب السختياني، وأخذ ذلك عنه شعبة، وأخذ عن شعبة يحيى القطان وابن مهدي، وأخذ عنهما أحمد، وعلي بن المديني، وابن معين، وأخذ عنهم مثلُ البخاري وأبي داود وأبي زرعة وأبي حاتم.

وكان أبو زرعة في زمانه يقول: قلَّ مَن يفهم هذا، وما أعزّه إذا دفعت هذا عن واحد أو اثنين، فما أقلَّ مَن تجد مَن يُحسن هذا! ولمّا مات أبو زرعة، قال أبو حاتم: ذهب الذي كان يُحسن هذا ـ يعني أبا زرعة ـ ما بقي بمصر ولا بالعراق واحد يُحسن هذا. وقيل له بعد موت أبي زرعة: تعرف اليوم أحداً يعرف هذا؟ قال: لا.

وجاء بعد هؤلاء جماعة منهم: النسائي والعقيلي وابنُ عدي والدارقطني، وقلَّ مَن جاء بعدهم ممَّن هو بارع في معرفة ذلك، حتّى قال أبو الفرج بن الجوزي في أوَّل كتابه « الموضوعات »: قد قلَّ من يفهم هذا بل عُدِمَ، والله أعلم. [جامع العلوم والحكم:٢/ ١٠٥].

٣٣٩ـ بيان ما لعمرو بن العاص ﷺ من الأحاديث في الصحيحين.

قال ابن حجر: « ولعمرو في الصحيحين حديثان آخران حديث: « أي الرجال أحب إليك ... » وقد مضى في المناقب، وحديث: « إذا اجتهد الحاكم

... »، وسيأتي في الاعتصام، وله آخر مُعلَّق عند البخاري مضى في المبعث النبوي، وآخر مضى في التيمم، وعند مسلم حديث آخر في السحور، وهذا جميع ماله عندهما من الأحاديث المرفوعة ». [الفتح: ١٠/ ٤١٩].

٣٤٠ـ مما ذُكر أنه مُنتَقَد في صحيح مسلم.

انظر شرح النووي على مسلم: [١/ ٢٢١]، [٢/ ١٠٥، ١٨٢]، [٣/ ١٧، ٩٩، ١١٤، ١٧٠، ١٧١، ١٧٤، ٢١٤]، [٤/ ٨، ٨٦، ١٠٩، ١١١، ١٨٣، ١٩١، ٢٠٠].

٣٤١ـ من فوائد المستخرجات.

قال الحافظ: قوله (حدثنا إسحاق الواسطي) هو ابن شاهين، ويحتمل أن يكون هو الذي عناه الدمياطي، ونقلناه عنه في الذي مضى، لكني رأيته كما نقلته أوّلاً بخط القطب الحلبي، وقد روى البخاري عن إسحاق بن وهب العلاّف وهو واسطي أيضا، لكن ليست له رواية عن خالد وهو ابن عبد الله الطحّان، والجُريري سعيد بن إياس وهو بضم الجيم كما تقدم في المقدمة، ووقع مسمّى في رواية وهب بن بقية عن خالد عند الإسماعيلي، وهي إحدى فوائد المستخرجات، وهو معدود فيمن اختلط، واتفقوا على أن سماع المتأخرين منه كان بعد اختلاطه، وخالد منهم، لكن أخرجه الإسماعيلي من رواية يزيد بن زُريع وعبد الأعلى وابن عُليّة، وهم ممن سمع منه قبل اختلاطه، وهي إحدى فوائد المستخرجات أيضا، وهو عند مسلم من طريق عبد الأعلى أيضا، وقد قال العجلي: إنه من أصحِّهم سماعاً من الجريري، فإنه سمع منه قبل اختلاطه بثمان سنين ولم ينفرد به مع ذلك الجريري بل تابعه عليه كهمس بن الحسن عن ابن بريدة، وسيأتي عند المصنِّف بعد باب، وفي رواية يزيد بن زريع من الفوائد أيضاً تسمية ابن بريدة عبد الله والتصريح بتحديثه للجريري. [الفتح: ٢/ ١٠٧].

٣٤٢ ـ من أمثلة التعقب على من جزم بصحّة ما في المستخرجات وأنه قد يكون في المستخرات ما ليس بصحيح.

قال الحافظ ابن حجر: قوله (عن موسى بن عقبة) قال الإسماعيلي بعد أن أخرجه من طريق محمد بن الحسين المخزومي عن سليمان بن بلال عن عبد العزيز بن المطلب عن موسى بن عقبة: لم أر في كتاب البخاري عن عبد العزيز ابن المطلب بين سليمان وموسى. قلت: وهو المحفوظ والذي زاده غير معتمد، لأنه متفق على ضعفه وهو المعروف بابن زَبالة بفتح الزاي وتخفيف الموحدة، المدني، وهذا من الأمثلة لما تعقبته على ابن الصلاح في جزمه بأن الزيادات التي تقع في المستخرجات يُحكم بصحّتها لأنها خارجة مخرج الصحيح، ووجه التعقب أن الذين استخرجوا لم يصرحوا بالتزام ذلك، سلمنا أنهم التزموا ذلك لكن لم يفوا به، وهذا من أمثلة ذلك فإن ابن زبالة ليس من شرط الصحيح. [الفتح: ١١/ ٢٩٨].

٣٤٣ ـ لا يطَّرِد في المستخرَج أن يكون رجاله رجال الصحيح. [الفتح: ٣/ ١٩١].

٣٤٤ ـ من العلماء من يجعل كل ما يصلح للحجّة صحيحًا، وهي طريقة ابن حبّان. [الفتح: ١١/ ١٦٣].

٣٤٥ ـ مما قيل في التساهل في الأسانيد في الدعاء والترغيب ونحو ذلك.

قال الحاكم: سمعت أبا زكريا يحيى بن محمد العنبري يقول سمعت أبا الحسن محمد ابن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي يقول كان أبي يحكي عن عبد الرحمن بن مهدي يقول إذا روينا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والأحكام شدَّدنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال، وإذا روينا في فضائل الأعمال والثواب

والعقاب والمباحات والدعوات تساهلنا في الأسانيد. [المستدرك للحاكم: كتاب الدعاء والتكبير والتهليل والتسبيح والذكر ١/ ٤٩٠].

قال شيخ الإسلام رحمه الله:

فصل: قول أحمد بن حنبل: (إذا جاء الحلال والحرام شدَّدنا فى الأسانيد، وإذا جاء الترغيب والترهيب تساهلنا فى الأسانيد)، وكذلك ما عليه العلماء من العمل بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمال، ليس معناه إثبات الاستحباب بالحديث الذى لا يحتج به، فإن الاستحباب حكمٌ شرعيٌّ، فلا يثبت إلَّا بدليل شرعيٍّ، ومن أخبر عن الله أنه يحب عملاً من الأعمال من غير دليل شرعيٍّ، فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله، كما لو أثبت الإيجاب أو التحريم، ولهذا يختلف العلماء في الاستحباب كما يختلفون في غيره، بل هو أصل الدين المشروع، وإنما مرادهم بذلك: أن يكون العمل مما قد ثبت أنه مما يحبّه الله أو مما يكرهه الله بنص أو إجماع، كتلاوة القرآن والتسبيح والدعاء والصدقة والعتق والإحسان إلى الناس وكراهة الكذب والخيانة ونحو ذلك، فإذا رُوي حديث في فضل بعض الأعمال المستَحَبَّة وثوابها، وكراهة بعض الأعمال وعقابها، فمقادير الثواب والعقاب وأنواعه إذا رُوي فيها حديث لا نعلم أنه موضوع جازت روايته والعمل به، بمعنى أن النفس ترجو ذلك الثواب أو تخاف ذلك العقاب، كرجل يعلم أن التجارة تربح لكن بلغه أنها تربح ربحًا كثيرًا، فهذا إن صدق نفَعَه، وإن كَذَب لم يضره، ومثال ذلك: الترغيب والترهيب بالإسرائيليات والمنامات وكلمات السلف والعلماء ووقائع العلماء ونحو ذلك ممّا لا يجوز بمجرده إثبات حكم شرعي لا استحباب ولا غيره، ولكن يجوز أن يذكر فى الترغيب والترهيب والترجية والتخويف، فما عُلِم حسنُه أو قبحُه بأدلة الشرع، فإن ذلك ينفع ولا يضر، وسواء كان فى نفس الأمر حقًّا أو باطلاً، فما عُلِم أنه

باطل موضوع لم يجز الالتفات إليه، فإن الكذب لا يفيد شيئًا، وإذا ثبت أنه صحيح أُثبتت به الأحكام، وإذا احتمل الأمرين، رُويَ لإمكان صدقه ولعدم المضرّة في كذبه، وأحمد إنما قال إذا جاء الترغيب والترهيب تساهلنا في الأسانيد، ومعناه أنّا نروي في ذلك بالأسانيد وإن لم يكن محدّثوها من الثقات الذين يحتج بهم.

وكذلك قول من قال: يُعمل بها فى فضائل الأعمال، إنما العمل بها، العمل بما فيها من الأعمال الصالحة، مثل التلاوة والذكر والاجتناب لما كره فيها من الأعمال السيئة، ونظير هذا قول النبي ﷺ في الحديث الذى رواه البخاري عن عبدالله بن عمرو: « بلّغوا عني ولو آية، وحدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمّدًا فليتبوأ مقعده من النار »، مع قوله في الحديث الصحيح: « إذا حدّثكم أهل الكتاب فلا تصدّقوهم ولا تكذّبوهم »، فإنه رخّص في الحديث عنهم، ومع هذا نهى عن تصديقهم وتكذيبهم، فلو لم يكن في التحديث المطلق عنهم فائدة لما رخّص فيه وأمر به، ولو جاز تصديقهم بمجرد الأخبار لما نهى عن تصديقهم، فالنفوس تنتفع بما تظن صدقه فى مواضع، فإذا تضمنت أحاديث الفضائل الضعيفة تقديرًا وتحديدًا مثل صلاة في وقت مُعَيَّن بقراءة مُعَيَّنة أو على صفة معينة، لم يجز ذلك لأن استحباب هذا الوصف المعين لم يثبت بدليل شرعي بخلاف ما لو رُوِيَ فيه: « من دخل السوق فقال: لا إله إلَّا الله، كان له كذا وكذا »، فإن ذكر الله في السوق مستحب لما فيه من ذكر الله بين الغافلين كما جاء في الحديث المعروف: « ذاكر الله في الغافلين كالشجرة الخضراء بين الشجر اليابس »، فأمّا تقدير الثواب المروي فيه فلا يضر ثبوته ولا عدم ثبوته، وفي مثله جاء الحديث رواه الترمذى: « من بلغه عن الله شيء فيه فضل فعمل به رجاء ذلك الفضل أعطاه الله ذلك

وإن لم يكن ذلك كذلك ».

فالحاصل أن هذا الباب يُروى ويُعمل به في الترغيب والترهيب لا في الاستحباب، ثم اعتقاد موجبه وهو مقادير الثواب والعقاب يتوقف على الدليل الشرعي. [مجموع الفتاوى:١٨/ ٦٥].

٣٤٦ ـ من دوافع المرسل إلى الإرسال.

قال الحافظ: قوله (أرأيت حديث الحسن) أي البصري، والرؤيا هنا بصرية والاستفهام للإنكار، كان الشعبي ينكر على من يرسل الأحاديث عن رسول الله ﷺ، إشارة إلى أنَّ الحامل لفاعل ذلك طلب الإكثار من التحديث عنه وإلاّ لكان يكتفي بما سمعه موصولا، وقال الكرماني: مراد الشعبي أنّ الحسن مع كونه تابعياً كان يكثر الحديث عن النبي ﷺ، وابن عمر مع كونه صحابياً يحتاط ويُقِلُّ من ذلك مهما أمكن. **قلت:** وكأن ابن عمر اتبع رأي أبيه في ذلك، فإنه كان يحضّ على قلّة التحديث عن النبي ﷺ لوجهين: **أحدهما** خشية الاشتغال عن تعلّم القرآن وتفهم معانيه، **والثاني** خشية أن يحدّث عنه بما لم يقله، لأنهم لم يكونوا يكتبون، فإذا طال العهد لم يؤمن النسيان، وقد أخرج سعيد بن منصور بسند آخر صحيح عن الشعبي عن قرظة بن كعب عن عمر قال: « أقلوا الحديث عن النبي ﷺ وأنا شريككم » [الفتح: ١٣/ ٢٤٣].

٣٤٧ ـ مكحول لم يسمع من أبي هريرة. [الفتح: ٦/ ٥٦، باب الجهاد ماض مع البر والفاجر].

٣٤٨ ـ مراسيل الحسن وهو البصري، ضعيفة لأنه يأخذ عن كلّ أحد.

[الفتح: ٩/ ١٧٠، باب نهي النبي ﷺ عن نكاح المتعة].

٣٤٩ ـ هل سمع الحسن بن أبي الحسن البصري من أبي هريرة أو لا؟

قال الحافظ ابن حجر: « ... والحسن هو ابن أبي الحسن البصري، ومحمد هو ابن سيرين، وهو مجرور بالعطف على الحسن، فالحسن وابن سيرين حدّثا به عوفاً عن أبي هريرة، إمّا مجتمعين وإمّا متفرقين، فأمّا ابن سيرين فسماعه عن أبي هريرة صحيح، وأمّا الحسن فمختلف في سماعه منه، والأكثر على نفيه وتوهيم من أثبته، وهو مع ذلك كثير الإرسال، فلا تحمل عنعنته على السماع، وإنما أورده المصنف كما سمع، وقد وقع له نظير هذا في قصّة موسى فإنه أخرج فيها حديثا من طريق روح بن عبادة بهذا الإسناد، وأخرج أيضاً في (بدء الخلق) من طريق عوف عنهما عن أبي هريرة حديثا آخر، واعتماده في كل ذلك على محمد بن سيرين، والله أعلم ». [الفتح: ١/ ١٠٩، ٦/ ٤٣٧].

٣٥٠ ـ سماع إسرائيل من أبي إسحاق في غاية الإتقان للزومه إيّاه، لأنه جدُّه، وكان خصّيصاً به.

قال عبد الرحمن بن مهدي: ما فاتني الذي فاتني من حديث الثوري عن أبي إسحاق إلَّا اتكالاً على إسرائيل لأنه كان يأتي به أتم، وعن إسرائيل قال: كنت أحفظ حديث أبي إسحاق كما أحفظ سورة الحمد. [الفتح: ١/ ٣٥١].

٣٥١ ـ ثبوت سماع مجاهد من عائشة.

قال البخاري :حدثنا أبو نعيم قال حدثنا إبراهيم بن نافع عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال قالت عائشة: « ما كان لإحدانا إلَّا ثوب واحد تحيض فيه، فإذا أصابه شيء من دم قالت بريقها فقصعته بظفرها ».

قال الحافظ: فائدة: « طعن بعضهم في هذا الحديث من جهة دعوى الانقطاع ومن جهة دعوى الاضطراب، فأمّا الانقطاع فقال أبو حاتم: لم يسمع مجاهد من عائشة، وهذا مردود، فقد وقع التصريح بسماعه منها عند البخاري

في غير هذا الإسناد وأثبته علي بن المديني فهو مُقدَّم على مَن نفاه ... ». [الفتح: ١/ ٤١٣].

٣٥٢ ـ ثبوت سماع سليمان بن يسار من عائشة.

قال الحافظ: قوله (سمعت عائشة) وفي الإسناد الذي يليه (سألت عائشة)، فيه ردّ على البزّار حيث زعم أن سليمان بن يسار لم يسمع من عائشة، على أنّ البزّار مسبوق بهذه الدعوى، فقد حكاه الشافعي في الأم عن غيره، وزاد أن الحفّاظ قالوا: إنّ عمرو بن ميمون غلط في رفعه، وإنما هو في فتوى سليمان، انتهى. وقد تبيّن من تصحيح البخاري له وموافقة مسلم له على تصحيحه، صحّة سماع سليمان منها، وأنّ رفعه صحيح، وليس بين فتواه وروايته تناف، وكذا لا تأثير للاختلاف في الروايتين حيث وقع في إحداهما أن عمرو بن ميمون سأل سليمان، وفي الأخرى أن سليمان سأل عائشة، لأن كلاً منهما سأل شيخه فحفظ بعض الرواة ما لم يحفظ بعض، وكلّهم ثقات. [الفتح: ١/ ٣٣٤].

٣٥٣ ـ رواية شعبة عن قتادة مأمون فيها من تدليس قتادة لأنه كان لا يسمع منه إلَّا ما سمعه. [الفتح: ١/ ٥٩].

قال النووي: قال مسلم: وحدثنا يحيى بن حبيب الحارثي حدثنا خالد ـ وهو ابن الحارث ـ حدثنا شعبة عن قتادة قال: سمعت أنساً يقول: « كان أصحاب رسول الله ﷺ ينامون ثم يصلون ولا يتوضؤون » قال قلت: سمعتَه من أنس؟ قال: إي والله.

قوله (قلت: سمعتَه من أنس؟ قال: إي والله) مع أنه قال: أولا سمعت أنساً. فأراد به الاستثبات فإن قتادة رضي الله عنه كان من المدلِّسين، وكان شعبة رحمه الله

تعالى من أشد الناس ذمّاً للتدليس، وكان يقول: الزنى أهون من التدليس. وقد تقرّر أنّ المدلِّس إذا قال (عن) لا يحتجّ به، وإذا قال (سمعت) احتجّ به على المذهب الصحيح المختار، فأراد شعبة رحمه الله تعالى الاستثبات من قتادة في لفظ السماع، والظاهر أنّ قتادة علم ذلك من حال شعبة ولهذا حلف بالله تعالى، والله أعلم. [شرح النووي على مسلم: ٧٢، ١١١].

٣٥٤ ـ كان شعبة لا يحدِّثُ عن شيوخه المنسوبين للتدليس إلَّا بما تحقّق أنهم سمعوه. [الفتح: ١١/ ٢١١، وانظر: ٤/ ١٩٤، ١٢/ ٢١٧].

٣٥٥ ـ رواية الليث عن أبي الزبير مأمون فيها من تدليس أبي الزبير.

قال ابن حجر: سمع من أبي الزبير، وحديثه عنه من أصحّ الحديث، فإنه لم يسمع منه شيئاً دلّس فيه. [« الرحمة الغيثية بالترجمة الليثية » ضمن الرسائل المنيرية: ٢/ ٢٣٩].

٣٥٦ ـ التدليس والتسوية، وذكر مثال للسلامة منهما في إسناد.

قال البخاري: باب حمل العنزة أو الحربة بين يدي الإمام يوم العيد.

حدثنا إبراهيم بن المنذر قال حدثنا الوليد قال حدثنا أبو عمرو قال أخبرني نافع عن ابن عمر ...

قال الحافظ: والوليد المذكور هنا هو ابن مسلم، وقد صرّح بتحديث الأوزاعي له وبتحديث نافع للأوزاعي، فأمن تدليس الوليد وتسويته، وليس للأوزاعي عن نافع عن ابن عمر موصولاً في الصحيح غير هذا الحديث، أشار إلى ذلك الحميدي. [الفتح: ٢/ ٤٦٣].

٣٥٧ ـ الاعتذار عن الثقات المدلّسين عن الضعفاء.

قال أبو الحسن بن القطان: بقية يدلس عن الضعفاء، ويستبيح ذلك، وهذا

إن صحَّ مفسدٌ لعدالته.

قلت: نعم والله صحَّ هذا عنه أنّه يفعله، وصحَّ عن الوليد بن مسلم، بل وعن جماعةٍ كبار فعله، وهذه بليَّةٌ منهم؛ ولكنهم فعلوا ذلك باجتهاد، وما جُوزوا على ذلك الشخص الذي يسقطون ذِكرَه بالتدليس، أنّه تعمَّدَ الكذب، هذا أمثل ما يعتذر به عنهم. [ميزان الاعتدال:١/ ٣٣٩].

٣٥٨ـ ابن جريج مدلّس ودليل قلّة تدليسه.

قال الحافظ: قوله (أخبرني عُبيد الله بن حفص) هو عُبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ـ وهو العمري المشهور ـ نسبه ابن جريج في هذه الرواية إلى جدِّه، وقد أخرجه أبو قرّة في السنن عن ابن جريج، وأبو عوانة من طريقه فقال: عن عُبيد الله بن عمر بن حفص، وعُبيد الله بن عمر وشيخه هنا عمر بن نافع والراوي عنه هو ابن جريج، أقران متقاربون في السن واللقاء والوفاة، واشترك الثلاثة في الرواية عن نافع، فقد نزل ابن جريج في هذا الإسناد درجتين وفيه دلالة على قلة تدليسه. [الفتح: ١٠/ ٣٦٤].

ـ الزهري مدلّس ودليل قلّة تدليسه.

قال الحافظ: قوله (عبد الله بن أبي بكر) أي ابن محمد بن عمرو بن حزم، ومضى في الزكاة من رواية ابن المبارك عن معمر: (عبد الله بن أبي بكر بن حزم) فنسب أباه لجدّ أبيه، وإدخال الزهري بينه وبين عروة رجلاً مما يؤذن بأنه قليل التدليس وقد أخرجه الترمذي مختصراً من طريق عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روّاد عن معمر بإسقاط عبد الله بن أبي بكر من السند فإن كان محفوظا احتمل أن يكون الزهري سمعه من عروة مختصرا وسمعه عنه مطولا وإلا فالقول ما قال ابن المبارك. [الفتح: ١٠/ ٤٢٧].

ـ يحيى بن أبي كثير قليل التدليس ودليل ذلك.

قال البخاري: حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا حسين عن يحيى بن أبي كثير قال حدثني محمد بن إبراهيم أن أبا سلمة حدثه أنه كانت بينه وبين أناس خصومة، فذكر لعائشة ﵂ فقالت: يا أبا سلمة اجتنب الأرض فإن النبي ﷺ قال: « من ظلم قيد شبر من الأرض طوقه من سبع أرضين ».

قال الحافظ: قوله حدثنا حسين هو المعلِّم ومحمد بن إبراهيم ـ هو التيمي ـ وأبو سلمة ـ هو ابن عبد الرحمن ـ وفي هذا الإسناد ما يشعر بقلَّة تدليس يحيى ابن أبي كثير لأنه سمع الكثير من أبي سلمة، وحدَّث عنه هنا بواسطة محمد بن إبراهيم. [الفتح: ٥/ ١٠٥].

٣٥٩ ـ تحريم الكذب على الرسول ﷺ والردّ على المبتدعين الذين قالوا بجوازه في الترغيب والترهيب.

قال النووي: ... **(الثانية)** تعظيم تحريم الكذب عليه ﷺ وأنه فاحشة عظيمة وموبقة كبيرة، ولكن لا يكفر بهذا الكذب إلَّا أن يستحله، هذا هو المشهور من مذاهب العلماء من الطوائف، وقال الشيخ أبو محمد الجويني والد إمام الحرمين أبى المعالى من أئمة أصحابنا: « يكفر بتعمد الكذب عليه ﷺ ». حكى إمام الحرمين عن والده هذا المذهب، وأنّه كان يقول فى درسه كثيراً: « من كذب على رسول الله ﷺ عمداً كفر، وأُريق دمُه ». وضَعَّف إمام الحرمين هذا القول، وقال أنّه لم يره لأحد من الأصحاب، وأنّه هفوة عظيمة، والصواب ما قدّمناه عن الجمهور، والله أعلم.

ثم إنّ من كذب على رسول الله ﷺ عمداً فى حديث واحد، فسق ورُدَّت رواياته كلها، وبطل الاحتجاج بجميعها، فلو تاب وحسُنَت توبتُه، فقد قال

جماعة من العلماء منهم: أحمد بن حنبل وأبو بكر الحميدي شيخ البخاري وصاحب الشافعي وأبو بكر الصيرفي من فقهاء أصحابنا الشافعيين، وأصحاب الوجوه منهم ومتقدميهم فى الأصول والفروع: لا تؤثر توبته فى ذلك، ولا تقبل روايته أبداً، بل يحتم جرحه دائماً، وأطلق الصيرفي وقال: كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه، لم نعد لقبوله بتوبة تظهر، ومن ضعفنا نقله لم نجعله قويا بعد ذلك. قال: وذلك مما افترقت فيه الرواية والشهادة، ولم أر دليلا لمذهب هؤلاء، ويجوز أن يوجه بأن ذلك جعل تغليظا وزجراً بليغا عن الكذب عليه ﷺ لعظم مفسدته، فإنه يصير شرعا مستمراً إلى يوم القيامة، بخلاف الكذب على غيره والشهادة، فإن مفسدتهما قاصرة ليست عامة. قلت: وهذا الذى ذكره هؤلاء الأئمة ضعيف مخالف للقواعد الشرعية، والمختار القطع بصحة توبته في هذا وقبول رواياته بعدها إذا صحت توبته بشروطها المعروفة وهي: الإقلاع عن المعصية، والندم على فعلها، والعزم على أن لايعود إليها، فهذا هو الجاري على قواعد الشرع، وقد أجمعوا على صحة رواية من كان كافراً فأسلم وأكثر الصحابة كانوا بهذه الصفة، وأجمعوا على قبول شهادته ولا فرق بين الشهادة والرواية فى هذا، والله أعلم.

(الثالثة) أنه لافرق فى تحريم الكذب عليه ﷺ بين ما كان فى الأحكام وما لا حكم فيه، كالترغيب والترهيب والمواعظ وغير ذلك، فكلّه حرام من أكبر الكبائر وأقبح القبائح بإجماع المسلمين الذين يعتدّ بهم فى الإجماع، خلافا للكرامية الطائفة المبتدعة ـ فى زعمهم الباطل ـ أنه يجوز وضع الحديث فى الترغيب والترهيب، وتابعهم على هذا كثيرون من الجهلة الذين ينسبون أنفسهم إلى الزهد أو ينسبهم جهلةٌ مثلهم، وشبهة زعمهم الباطل أنَّه جاء فى رواية « من كذب علي متعمّداً ليضل به فليتبوأ مقعده من النار »، وزعم

بعضهم أنّ هذا كذب له عليه الصلاة والسلام لا كذب عليه، وهذا الذى انتحلوه وفعلوه واستدلوا به غاية الجهالة ونهاية الغفلة، وأدل الدلائل على بعدهم من معرفة شيء من قواعد الشرع، وقد جمعوا فيه جملا من الأغاليط اللائقة بعقولهم السخيفة، وأذهانهم البعيدة الفاسدة فخالفوا قول الله ﷻ: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ [الإسراء:٣٦]، وخالفوا صريح هذه الأحاديث المتواترة، والأحاديث الصريحة المشهورة فى إعظام شهادة الزور، وخالفوا إجماع أهل الحل والعقد، وغير ذلك من الدلائل القطعيات فى تحريم الكذب على آحاد الناس، فكيف بمن قوله شرع وكلامه وحي، وإذا نُظِر فى قولهم، وُجِد كذبا على الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم:٣]، ومن أعجب الأشياء قولهم: هذا كذب له. وهذا جهل منهم بلسان العرب وخطاب الشرع، فإنّ كل ذلك عندهم كذب عليه، وأمّا الحديث الذى تعلقوا به فأجاب العلماء عنه بأجوبة أحسنها وأخصرها، أنّ قوله: (ليضل الناس) زيادة باطلة، اتفق الحفّاظ على إبطالها، وأنها لا تعرف صحيحة بحال. (الثاني) جواب أبي جعفر الطحاوي: أنها لو صحّت لكانت للتأكيد كقول الله تعالى: ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [الأنعام:١٤٤]، (الثالث) أنَّ اللاّم في (ليضل) ليست لام التعليل، بل هي لام الصيرورة والعاقبة، معناه: أنّ عاقبة كذبه ومصيره إلى الإضلال به كقوله تعالى: ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص:٨]، ونظائره فى القرآن وكلام العرب أكثر من أن يحصر، وعلى هذا يكون معناه: فقد يصير أمر كذبه إضلالاً، وعلى الجملة مذهبهم أرك من أن يعتنى بإيراده ،وأبعد من أن يهتم بإبعاده، وأفسد من أن يحتاج إلى إفساده، والله أعلم. [شرح النووي على مسلم:١/ ٦٩-٧٠].

٣٦٠ ـ عُرف من عادة الزهري أنه يدخل كثيراً من التفسير في أثناء الحديث الذي هو إدراج الوسط. [الفتح: ١٢/ ١٣٩].

٣٦١ ـ مثال للإدراج قبل ما أُدرِج عليه وأمثلته قليلة جدّاً.

قال البخاري: حدثنا أبو نعيم حدثنا أفلح بن حميد عن القاسم بن محمد عن عائشة ﵂ قالت: « نزلنا المزدلفة فاستأذنت النبي ﷺ سودة أن تدفع قبل حَطْمة الناس، وكانت امرأة بطيئة، فأذن لها فدفعت قبل حَطْمة الناس، وأقمنا حتى أصبحنا نحن، ثم دفعنا بدفعه، فلَأن أكون استأذنت رسول الله ﷺ كما استأذنت سودة أحب إلي من مفروح به ».

قال الحافظ: تنبيه: وقع عند مسلم عن القعنبي عن أفلح بن حميد ما يشعر بأن تفسير الثبطة بالثقيلة من القاسم راوي الخبر، ولفظه (وكانت امرأة ثبطة)، يقول القاسم: والثبطة الثقيلة. ولأبي عوانة من طريق ابن أبي فديك عن أفلح بعد أن ساق الحديث بلفظ (وكانت امرأة ثبطة) قال: الثبطة الثقيلة. وله من طريق أبي عامر العقدي عن أفلح (وكانت امرأة ثبطة يعني ثقيلة)، فعلى هذا فقوله في رواية محمد بن كثير عند المصنف (وكانت امرأة ثقيلة ثبطة) من الإدراج الواقع قبل ما أدرج عليه، وأمثلته قليلة جداً، وسببه أنَّ الراوي أدرج التفسير بعد الأصل فظن الراوي الآخر أنَّ اللفظين ثابتان في أصل المتن، فقدّم وأخّر، والله أعلم. [الفتح: ٣/ ٥٢٧، ٥٣٠].

٣٦٢ ـ المقلوب في المتن من أنواع علوم الحديث، وقد أغفله ابن الصلاح.

قال الحافظ ابن حجر: قوله (حتى لا تعلم) بضم الميم وفتحها، قوله (شماله ما تنفق يمينه)، هكذا وقع في معظم الروايات في هذا الحديث في البخاري وغيره، ووقع في صحيح مسلم مقلوباً (حتى لا تعلم يمينه ما تنفق

شمائله)، وهو نوع من أنواع علوم الحديث، أغفله ابن الصلاح، وإن كان أفرد نوع المقلوب، لكنّه قصره على ما يقع في الإسناد، ونبَّه عليه شيخنا في محاسن الاصطلاح، ومثَّل له بحديث: « أن ابن أم مكتوم يؤذن بليل »، وقد قدمنا الكلام عليه في كتاب الأذان، وقال شيخنا: ينبغي أن يسمى هذا النوع (المعكوس)، انتهى، والأولى تسميته مقلوباً، فيكون المقلوب تارة في الإسناد وتارة في المتن كما قالوه في المدرج سواء، وقد سماه بعض من تقدم مقلوباً. [الفتح: ٢/ ١٤٦].

٣٦٣ ـ مثال من أمثلة المزيد في متصل الأسانيد.

قال البخاري: حدثنا عباس بن الحسين حدثنا مبشر عن الأوزاعي وحدثني محمد بن مقاتل أبو الحسن قال أخبرنا عبد الله أخبرنا الأوزاعي قال حدثنا يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال حدثني عبد الله ابن عمرو بن العاص ﷺ قال قال لي رسول الله ﷺ: « يا عبد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم من الليل فترك قيام الليل ». وقال هشام حدثنا ابن أبي العشرين حدثنا الأوزاعي قال حدثني يحيى عن عمر بن الحكم بن ثوبان قال حدثني أبو سلمة مثله وتابعه عمرو بن أبي سلمة عن الأوزاعي.

قال الحافظ ابن حجر: قوله (وقال هشام) هو ابن عمار، وابن أبي العشرين بلفظ العدد وهو عبد الحميد بن حبيب كاتب الأوزاعي، وأراد المصنف بإيراد هذا التعليق التنبيه على أن زيادة عمر بن الحكم أي ابن ثوبان بين يحيى وأبي سلمة من المزيد في متصل الأسانيد، لأنّ يحيى قد صرّح بسماعه من أبي سلمة، ولو كان بينهما واسطة لم يصرِّح بالتحديث، ورواية هشام المذكورة وصلها الإسماعيلي وغيره. [الفتح: ٣/ ٣٨].

٣٦٤ ـ شرط التضعيف بالاضطراب، أن يحصل التساوي، ولا يُرَجَّح بعضُها على بعض، أمّا إذا رجح فالمُعَوَّل على الراجح. [الفتح: ٣/ ٤٤٧، ١٢/ ١٠٢]، [مقدمة الفتح ص:٣٤٨].

٣٦٥ ـ قول الراوي: **(أو كما قال)**، يقولها إذا شكّ في اللفظ مع بقاء المعنى في ذهنه. [الفتح: ٩/ ٥، ١٢/ ٤٨].

روى ابن ماجه في سننه عن محمد بن سيرين قال: كان أنس بن مالك إذا حدّث عن رسول الله ﷺ حديثاً ففرغ منه قال: «أو كما قال رسول الله ﷺ». [سنن ابن ماجه:١/ ١١].

٣٦٦ ـ لماذا يضيف بعض رواة الكتب زيادات عقب بعض الأحاديث في الكتب التي يروونها؟

قال الحافظ ابن حجر: قوله (وقال هشام بن عمار حدثنا صدقة بن خالد) هكذا في جميع النسخ من الصحيح من جميع الروايات مع تنوعها عن الفربري، وكذا من رواية النسفي وحماد بن شاكر، وذهل الزركشي في توضيحه فقال: معظم الرواة يذكرون هذا الحديث في البخاري معلقا، وقد أسنده أبو ذر عن شيوخه فقال: قال البخاري حدثنا الحسين بن إدريس حدثنا هشام بن عمار. قال: فعلى هذا يكون الحديث صحيحا على شرط البخاري، وبذلك يرد على ابن حزم دعواه الانقطاع. اهـ وهذا الذي قاله خطأ نشأ عن عدم تأمل، وذلك أن القائل (حدثنا الحسين بن إدريس) هو العباس بن الفضل شيخ أبي ذر لا البخاري، ثم هو الحسين بضم أوله وزيادة التحتانية الساكنة، وهو الهروي لقبه خرم بضم المعجمة وتشديد الراء، وهو من المكثرين، وإنما الذي وقع في رواية أبي ذر من الفائدة أنه استخرج هذا الحديث من رواية نفسه من

غير طريق البخاري إلى هشام، على عادة الحفاظ إذا وقع لهم الحديث عالياً عن الطريق التي في الكتاب المروي لهم يوردونها عالية عقب الرواية النازلة، وكذلك إذا وقع في بعض أسانيد الكتاب المروي خلل ما من انقطاع أو غيره، وكان عندهم من وجه آخر سالما أوردوه، فجرى أبو ذر على هذه الطريقة فروى الحديث عن شيوخه الثلاثة عن الفربري عن البخاري قال: وقال هشام بن عمار، ولما فرغ من سياقه قال أبو ذر: (حدثنا أبو منصور الفضل بن العباس النضروي حدثنا الحسين بن إدريس حدثنا هشام بن عمار به). [الفتح: ١٠/ ٥٢].

وللفربري راوي الصحيح عن البخاري زيادات قليلة. [الفتح: ١/ ١٩٥، ١١/ ٣٣٣].

٣٦٧ ـ للقطيعي زيادات في كتاب (**فضائل الصحابة**)،للإمام أحمد، وهي من رواية القطيعي عن شيوخه، وهذه الزيادات غالبها كذب.

قال شيخ الإسلام: الفصل الخامس: قال الرافضي: ومنها ما رواه أحمد بن حنبل عن أنس بن مالك قال: قلنا لسلمان: سل النبي ﷺ مَن وَصِيُّهُ؟ فقال له سلمان: يا رسول الله، مَن وَصِيُّك؟ فقال: يا سلمان، مَن كان وصي موسى؟ فقال: يوشع بن نون، قال: فإن وصيي ووارثي يقضي ديني وينجز موعدي علي بن أبي طالب.

والجواب: أنَّ هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث، ليس هو في مسند الإمام أحمد بن حنبل، وأحمد قد صنَّف كتاباً في فضائل الصحابة، ذكر فيه فضل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وجماعة من الصحابة، وذكر فيه ما رُوِيَ في ذلك من صحيح وضعيف، للتعريف بذلك، وليس كل ما رواه يكون صحيحاً.

ثم إنَّ في هذا الكتاب زيادات من روايات ابنه عبد الله، وزيادات من رواية القطيعي عن شيوخه، وهذه الزيادات التي زادها القطيعي غالبها كذب كما سيأتي ذكر بعضها إن شاء الله، وشيوخ القطيعي يروون عمن في طبقة أحمد، وهؤلاء الرافضة جهّال، إذا رأوا فيه حديثا ظنّوا أنّ القائل لذلك أحمد بن حنبل، ويكون القائل لذلك هو القطيعي، وذاك الرجل من شيوخ القطيعي الذين يروون عمن في طبقة أحمد، وكذلك في المسند زيادات زادها ابنه عبد الله لا سيما في مسند علي بن أبي طالب ﷺ، فإنّه زاد زيادات كثيرة. [منهاج السنة لابن تيمية:٥/ ٢٣].

٣٦٨ ـ قال ابن حجر عند قول البخاري: **(طوّله ابن أبي مريم)**: المراد أنّه كالمتن الذي قبله مع زيادات فيه. [الفتح: ١/ ٣٥٣].

٣٦٩ ـ إذا قال الصحابي: **(كنّا نفعل كذا)** ولو لم يصرّح بإضافته إلى زمن النبي ﷺ، فهل هو مسند أو موقوف؟

قال الحافظ: قوله (إلى بني عمرو بن عوف) أي بقباء، لأنها كانت منازلهم، وإخراج المصنِّف لهذا الحديث مشعر بأنه كان يرى أنَّ قول الصحابي: **(كنا نفعل كذا)** مسند ولو لم يُصَرِّح بإضافته إلى زمن النبي ﷺ، وهو اختيار الحاكم، وقال الدارقطني والخطيب وغيرهما: هو موقوف. والحق أنَّه موقوف لفظاً مرفوع حكماً لأنَّ الصحابي أورده في مقام الاحتجاج، فيُحْمَل على أنه أراد كونه في زمن النبي ﷺ. [الفتح: ٢/ ٢٧].

٣٧٠ ـ « كان كذا على عهد رسول الله ﷺ » له حكم الرفع عند البخاري ومسلم والجمهور، خلافاً لمن شذَّ ومنع ذلك. [الفتح: ٢/ ٣٢٥].

٣٧١ ـ قول الصحابي: « أُمِرَ فلانٌ بكذا » أو « أُمرنا بكذا »، هل يقتضي الرفع؟

قال الحافظ: قوله (فأمر بلال) هكذا في معظم الروايات على البناء للمفعول، وقد اختلف أهل الحديث وأهل الأصول في اقتضاء هذه الصيغة للرفع، والمختار عند محققي الطائفتين أنها تقتضيه، لأنَّ الظاهر أنَّ المراد بالآمر مَن له الأمر الشرعي الذي يلزم اتباعه وهو الرسول ﷺ، ويُؤيِّد ذلك هنا من حيث المعنى أنَّ التقرير فى العبادة إنما يؤخذ عن توقيف فيقوى جانب الرفع جداً. [الفتح: ٢/ ٨٠].

٣٧٢ ـ ما قاله ابن حجر في عِدّة الأحاديث التي صرّح ابن عبّاس بسماعها من النبي ﷺ.

قال الحافظ: قوله (هذا مما نعد أن ابن عباس سمعه من النبي ﷺ)، يريد أنَّ ابن عباس من صغار الصحابة، وهو من المكثرين لكنه كان كثيراً ما يُرسل ما يسمعه من أكابر الصحابة ولا يذكر الواسطة، وتارة يذكره باسمه وتارة مُبْهَماً كقوله في أوقات الكراهة: « حدثني رجال مرضيون، أرضاهم عندي عمر ». فأمّا ما صرَّح بسماعه له فقليل، ولهذا كانوا يعتنون بعده، فجاء عن محمد بن جعفر ـ غندر ـ أنّ هذه الأحاديث التي صرّح ابن عباس بسماعها من النبي ﷺ عشرة، وعن يحيى بن معين وأبي داود صاحب السنن تسعة، وأغرب الغزالي في المستصفى وقلَّده جماعة ممن تأخَّروا عنه فقال: لم يسمع ابن عباس من النبي ﷺ إلَّا أربعة أحاديث. وقال بعض شيوخ شيوخنا: سمع من النبي ﷺ دون العشرين من وجوه صحاح.

قلت: وقد اعتنيت بجمعها فزاد على الأربعين، ما بين صحيح وحسن خارجاً عن الضعيف، وزائداً أيضاً على ما هو في حكم السماع، كحكايته حضور شيء فعل بحضرة النبي ﷺ، فكأنَّ الغزالي التبس عليه ما قالوا: أنَّ أبا

العالية سمعه من ابن عباس، وقيل خمسة وقيل أربعة.الفتح: [١١/ ٣٨٣، باب كيف الحشر]، [١١/ ٢٥٥، باب ما يتّقى].

٣٧٣ ـ أربعة من الصحابة يروي بعضهم عن بعض، وهم:

السائب بن يزيد عن حويطب بن عبد العزّى عن عبد الله بن السعدي عن عمر. [الفتح: ٣/ ٣٣٨، باب من أعطاه الله شيئاً من غير مسألة ولا إشراف نفس]، [مختصر سنن أبي داود للمنذري:٤/ ٢٠١].

٣٧٤ ـ أربع صحابيات يروي بعضهن عن بعض.

قال النووي في إسناد حديث: « ويل للعرب من شرّ قد اقترب »: ـ عن زينب بنت أبى سلمة عن حبيبة عن أم حبيبة عن زينب بنت جحش ـ هذا الإسناد اجتمع فيه أربع صحابيات زوجتان لرسول الله ﷺ وربيبتان له بعضهن عن بعض ولايعلم حديث اجتمع فيه أربع صحابيات بعضهن عن بعض غيره وأما اجتماع أربعة صحابة أو أربعة تابعيين بعضهم عن بعض فوجدت منه أحاديث قد جمعتها فى جزء. [النووي على مسلم:١٨/ ٣،كتاب الفتن]، وانظر [الفتح: ١٣/ ١١، ١٠٧]، وانظر الفائدة المتقدمة برقم ٣٠٨.

٣٧٥ ـ ثلاثة صحابة يروي بعضهم عن بعض، وهم: أنس بن مالك ومحمود بن الربيع، وعتبان بن مالك. [النووي على مسلم:١/ ٢٤٢].

٣٧٦ ـ أربعة متناسلون أدركوا النبي ﷺ.

نقل ابن الصلاح عن موسى بن عقبة أنه قال: « لا نعرف أربعة أدركوا النبي ﷺ هم وأبناؤهم إلَّا هؤلاء الأربعة »، فذكر أبا بكر الصدّيق، وأباه وابنه عبد الرحمن وابنه محمد أبا عتيق. [مقدّمة ابن الصلاح: النوع الرابع والأربعون في معرفة رواية الآباء عن الأبناء].

قال الحافظ ابن حجر: وإذا ثبت ما ذكره ابن عبد البر أن لخفاف وأبيه وجده صحبة، اقتضى أن يكون هؤلاء أربعة في نسق لهم صحبة، وهم ولد خفاف وإيماء ورحضة، فتذاكر بهم مع بيت الصديق خلافا لمن زعم أنه لم يوجد أربعة في نسق لهم صحبة إلَّا في بيت الصديق، وقد جمعت من وقع له ذلك ولو من طريق ضعيف، فبلغوا عشرة أمثلة منهم: زيد بن حارثة وأبوه وولده أسامة وولد أسامة، لأن الواقدي وصف أسامة بأنه تزوج في عهد النبي ﷺ وولد له. [الفتح: ٧/ ٤٤٦]، وانظر [الفتح: ٣/ ٢٩٢].

٣٧٧ ـ العبادلة الأربعة من الصحابة هم: عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عباس.

قال النووي في « تهذيب الأسماء واللغات، ترجمة عبد الله بن الزبير »: واعلم أن عبد الله بن الزبير هو أحد العبادلة الأربعة، وهم: عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عبّاس، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمرو بن العاص، هكذا سمّاهم أحمد بن حنبل وسائر المحدّثين وغيرهم.

قيل لأحمد: فابن مسعود، قال: ليس هو منهم.قال البيهقي: لأنه تقدّمت وفاته، وهؤلاء عاشوا طويلاً حتى احتيج إلى علمهم، فإذا اتّفقوا على شيء، قيل: هذا قول العبادلة أو فعلهم. [تهذيب الأسماء واللغات للنووي:١/ ٢٦٧].

٣٧٨ ـ ربيعة بن أمية بن خلف الجمحي أسلم في الفتح وشهد مع رسول الله ﷺ حجة الوداع، وحدّث عنه بعد موته، ثم لحقه الخذلان فلحق في خلافة عمر بالروم وتنصّر بسبب شيء أغضبه، وإخراج حديث مثل هذا مشكل، ولعلّ من أخرجه لم يقف على قصّة ارتداده، وحديثه وقع في مسند الإمام أحمد. [الفتح: ٧/ ٤].

٣٧٩ ـ المخضرمون ذكرهم مسلم فبلغ بهم عشرين نفساً، وهم:

أبو عمرو الشيباني، وسويد بن غَفَلَة الكندي، وعمرو بن ميمون الأودي، وعبد خير بن يزيد الخَيْواني، وأبو عثمان النهدي، وعبد الرحمن بن مُل، وأبو الحلال العتكي، وربيعة بن زرارة، وشريح بن هانىء الحارثي، والأسود بن يزيد النخعي، والأسود بن هلال المحاربي، والمعرور بن سويد، ومسعود بن حراش أخو ربعي بن حراش، ومالك ابن عُمير، وشُبيل ابن عوف الأحمسي، وأبو رجاء العطاردي واسمه عمران بن ملحان، وغنيم بن قيس ويكنّى أبا العنبر، وأبو رافع الصائغ واسمه نفيع، وخالد بن عمير العدوي، وثمامة بن حزن القشيري، وجبير بن نفير الحضرمي، ويسير ـ ويُقال أسير ـ ابن عمرو، وأهل البصرة يقولون: ابن جابر. [مقدّمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح: ص٣٢٤].

٣٨٠ ـ قال العراقي: « أكثر ما اجتمع التابعون في حديث واحد ستّة أنفس، أفرده الخطيب بالتصنيف في جزء له وهو: حديث أبي أيوب في فضل قراءة قل هو الله أحد ». [طرح التثريب: ٢/ ٥].

٣٨١ ـ أربعة من التابعين يروي بعضهم عن بعض.

ـ **قوله** عن ابن عجلان عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محيريز عن الصنابحي عن عبادة بن الصامت ﷺ أنه قال: دخلت عليه وهو فى الموت فبكيت، فقال: مهلا.

واعلم أن هذا الإسناد فيه لطيفة مستطرفة من لطائف الإسناد وهى أنه اجتمع فيه أربعة تابعيون يروي بعضهم عن بعض: ابن عجلان وابن حبان وابن محيريز والصنابحي والله أعلم. [النووي على مسلم: ١/ ٢٢٨].

ـ **قوله** (عن صالح بن كيسان عن الحرث عن جعفر بن عبد الله بن الحكم

عن عبد الرحمن بن المسور عن أبى رافع عن عبد الله بن مسعود ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: « ما من نبي بعثه الله فى أمة قبلي إلَّا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره ... »، الحديث). وفى هذا الإسناد طريفة، وهو أنه اجتمع فيه أربعة تابعيون يروي بعضهم عن بعض: صالح والحرث وجعفر وعبد الرحمن، وقد تقدّم نظير هذا، وقد جمعت فيه بحمد الله تعالى جزءاً مشتملاً على أحاديث رباعيات منها أربعة صحابيون بعضهم عن بعض، وأربعة تابعيون بعضهم عن بعض. [شرح النووي على مسلم: ٢/ ٢٨].

ـ **قوله** (أخبرنا معمر عن الزهري عن حبيب مولى عروة بن الزبير عن عروة بن الزبير عن أبى مراوح عن أبى ذر)، ففيه لطيفة من لطائف الإسناد، وهو أنه اجتمع فيه أربعة تابعيون يروي بعضهم عن بعض وهو الزهري وحبيب وعروة وأبو مراوح، فأمّا الزهري وعروة وأبو مراوح فتابعيون معروفون، وأمّا حبيب مولى عروة فقد روى عن أسماء بنت أبى بكر الصديق ﷺ، قال محمد بن سعد: مات حبيب مولى عروة هذا قديما فى آخر سلطان بني أمية، فروايته عن أسماء مع هذا ظاهرها أنّه أدركها وأدرك غيرها من الصحابة، فيكون تابعياً، والله أعلم. [شرح النووي على مسلم: ٢/ ٧٧].

ـ **قوله** (عن صالح قال: قال ابن شهاب: ولكن عروة يحدِّث عن حمران أنه قال: توضأ عثمان)، هذا إسناد اجتمع فيه أربعة تابعيون مدنيون يروي بعضهم عن بعض، وفيه لطيفة أخرى وهو من رواية الأكابر عن الأصاغر، فإنَّ صالح ابن كيسان أكبر سنّاً من الزهري. [شرح النووي على مسلم: ٣/ ١١٢].

ـ **قوله** (أنّ الحُكَيم بن عبد الله القرشي حدثه أنّ نافع بن جبير وعبد الله بن أبي سلمة حدثاه أن معاذ بن عبد الرحمن حدثهما عن حمران)، هذا الإسناد

اجتمع فيه الحكيم بضم الحاء وفتح الكاف ونافع بن جبير ومعاذ وحمران. [شرح النووي على مسلم: ٣/ ١١٧].

ـ **قوله** (حدثنا عكرمة بن عمار حدثنا يحيى بن أبي كثير قال حدثني أو حدثنا أبو سلمة بن عبد الرحمن حدثنا سالم مولى المهري)، هذا إسناد اجتمع فيه أربعة تابعيون يروي بعضهم عن بعض، فسالم وأبو سلمة ويحيى تابعيون معروفون، وعكرمة بن عمّار أيضا تابعي سمع الهرماس بن زياد الباهلي الصحابي ﷺ، وفي سنن أبي داود التصريح بسماعه منه، والله أعلم. [شرح النووي على مسلم: ٣/ ١٣٠].

ـ **قوله** (أخبرنا الليث عن يحيى بن سعيد عن سعد بن إبراهيم عن نافع بن جبير عن عروة بن المغيرة عن أبيه المغيرة)، هذا الإسناد فيه أربعة تابعيون يروي بعضهم عن بعض وهم: يحيى بن سعيد ـ وهو الأنصاري ـ وسعد ونافع وعروة وقد تقدَّم أنَّ ميم المغيرة تضم وتكسر، والله أعلم. [شرح النووي على مسلم: ٣/ ١٦٧].

ـ **قوله** (حدثنا المعتمر عن أبيه عن بكر عن الحسن عن ابن المغيرة عن أبيه)، هذا الإسناد فيه أربعة تابعيون يروي بعضهم عن بعض وهم: أبو المعتمر سليمان بن طرخان وبكر بن عبد الله والحسن البصري وابن المغيرة واسمه حمزة كما تقدم، وهؤلاء التابعيون الأربعة بصريون إلَّا ابن المغيرة فإنّه كوفي. [شرح النووي على مسلم: ٣/ ١٧٣].

باب التوقيت في المسح على الخفين:

فيه: (عن الأعمش عن الحكم عن القاسم بن مخيمرة عن شريح بن هانىء) والأعمش والحكم والقاسم وشريح تابعيون كوفيون. [شرح النووي على مسلم: ٣/ ١٧٦].

ـ **قوله** في حديث التهليل عشر مرات: (حدثنا عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي عن ربيع بن خثيم عن عمرو بن ميمون عن ابن أبي ليلى عن أبي أيوب الأنصاري ﷺ)، هذا الحديث فيه أربعة تابعيون يروي بعضهم عن بعض وهم: الشعبي وربيع وعمرو وابن أبي ليلى، واسم ابن أبي ليلى هذا عبد الرحمن، وأمّا ابن أبي السفر فبفتح الفاء، وسَكَّنَها بعض المغاربة، والصواب الفتح. [شرح النووي على مسلم: ١٧/ ١٩].

ـ **قال البخاري**: « حدثنا عمرو بن علي قال حدثنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد قال أخبرني سعد بن إبراهيم أن نافع بن جبير بن مطعم أخبره أنه سمع عروة بن المغيرة بن شعبة يحدث عن المغيرة بن شعبة ... ». [صحيح البخاري: رقم ١٨٢].

قال الحافظ ابن حجر: **قوله** (حدثنا عمرو بن علي ـ هو الفلاس أحد الحفّاظ البصريين ـ وعبد الوهاب هو ابن عبد المجيد الثقفي، ويحيى بن سعيد ـ هو الأنصاري ـ وسعد بن إبراهيم، أي ابن عبد الرحمن بن عوف)، وفي الإسناد رواية الأقران في موضعين، لأنّ يحيى وسعداً تابعيان صغيران، ونافع ابن جبير وعروة بن المغيرة تابعيان وسطان، ففيه أربعة من التابعين في نسق، وهو من النوادر. [الفتح: ١/ ٢٨٦].

ـ **قال البخاري**: حدثنا موسى حدثنا أبو عوانة عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن علقمة عن أبي مسعود البدري ﷺ قال قال رسول الله ﷺ: « الآيتان من آخر سورة البقرة، مَن قرأهما في ليلة كفتاه »، قال عبد الرحمن: فلقيت أبا مسعود وهو يطوف بالبيت فسألته، فحدثنيه. [صحيح البخاري: باب شهود الملائكة بدراً].

قال الحافظ: حديث أبي مسعود في فضل آخر البقرة، وسيأتي شرحه في فضائل القرآن، وشيخه موسى هو ابن إسماعيل التبوذكي، وفي إسناده أربعة من التابعين في نسق كلّهم كوفيون. [٧/ ٣١٧].

ـ **قال البخاري:** « حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن أن مروان بن الحكم أخبره أن عبد الرحمن بن الأسود ابن عبد يغوث أخبره أن أبي بن كعب أخبره ... ». [صحيح البخاري رقم: ٦١٤٥].

قال الحافظ ابن حجر: قوله (عن الزهري أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن يعني ابن الحارث ابن هشام المخزومي)، وفي هذا الإسناد أربعة من التابعين قرشيون مدنيون في نسق، فالزهري من صغار التابعين، وأبو بكر ومَن فوقه من كبارهم، ولمروان وعبد الرحمن مزية إدراك النبي ﷺ، ولكنَّهما من حيث الرواية معدودان في التابعين، وقد تقدّم قريبا أنَّ لعبد الرحمن رؤية، وأنَّه عُدَّ لذلك في الصحابة، وكذا ذكر بعضهم مروان في الصحابة لإدراكه. [١٠/ ٥٣٩].

٣٨٢ ـ ثلاثة من التابعين يروي بعضهم عن بعض.

شرح النووي على صحيح مسلم: [١/ ٢١٣]، [٢/ ٥١، ٨٩، ١٠٣، ١٤٢، ١٤٤، ١٥٦، ١٨١]، [٣/ ٨، ١٤، ١٠٥،]، [٤/ ٨٠].

فتح الباري لابن حجر: [١/ ١٠، ٧٣، ٨١، ٨٦، ٨٨، ٢٠٧، ٢٨٥]، [١٠/ ٤٣٥، ٤٤١].

٣٨٣ ـ الحافظ أبو القاسم الطبراني عالي الإسناد.

قال الذهبي في الميزان: « وإلى الطبراني المنتهى في كثرة الحديث وعلوِّه، فإنّه عاش مائة سنة، وسمع وهو ابن ثلاث عشرة سنة، وبقي إلى سنة ستين

وثلاثمائة، وبقي صاحبه ابن ريذة إلى سنة أربعين وأربعمائة، فكذاك العلو ».

[ميزان الاعتدال: ترجمة سليمان بن أحمد الطبراني، رقم ٣٤٢٣].

٣٨٤ ـ حديث في فضل « **قل هو الله أحد** »، تساعي عند الإمام أحمد، وهو عشاري عند النسائي والترمذي. [تفسير ابن كثير: ٤/ ٥٦٧].

٣٨٥ ـ نماذج من رواية الأقران.

ـ **قال البخاري:** حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا أبو عامر العقدي قال حدثنا سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: « الإيمان بضع وستون شعبة والحياء شعبة من الإيمان ».

قال الحافظ: في الإسناد المذكور رواية الأقران وهي: عبد الله بن دينار عن أبي صالح لأنهما تابعيان، فإن وجدت رواية أبي صالح عنه صار من المدبج، ورجاله من سليمان إلى منتهاه من أهل المدينة وقد دخلها الباقون. [الفتح: ١/ ٥٣].

ـ **قال البخاري:** حدثني محمد بن سلام قال أخبرنا يزيد بن هارون عن يحيى عن موسى بن عقبة عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد: « أن رسول الله ﷺ لما أفاض من عرفة عدل إلى الشعب فقضى حاجته »، قال أسامة بن زيد: « فجعلت أصبُّ عليه ويتوضأ، فقلت: يا رسول الله أتصلي؟ فقال: المصلى أمامك ».

قال الحافظ: قوله (ابن سلام) هو محمد كما في رواية كريمة، ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري، وفي هذا الإسناد رواية الأقران، لأنّ يحيى وموسى بن عقبة تابعيان صغيران من أهل المدينة، وكُرَيب مولى ابن عباس من أواسط التابعين، ففيه ثلاثة من التابعين في نسق. [الفتح: ١/ ٢٨٥]، وانظر الفائدة رقم: ٣٨١، ٣٨٢.

٣٨٦ ـ نماذج من رواية الأكابر عن الأصاغر.

ـ **قال مسلم** رحمه الله: وحدثني حرملة بن يحيى التجيبي أخبرنا عبد الله بن

وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال: أخبرني سعيد بن المسيب عن أبيه قال: « لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله ﷺ فوجد عنده أبا جهل وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة ... » الحديث.

قال النووي: واجتمع في الإسناد طرفتان: إحداهما رواية الأكابر عن الأصاغر، والأخرى ثلاثة تابعيون بعضهم عن بعض. [النووي على مسلم: ١/ ٢١٣].

ـ **قال مسلم:** حدثنا شيبان بن فروخ حدثنا سليمان ـ يعني ابن المغيرة ـ قال حدثنا ثابت عن أنس بن مالك قال حدثني محمود بن الربيع عن عتبان بن مالك قال: « قدمت المدينة فلقيت عتبان فقلت: حديث بلغني عنك، قال: أصابني في بصري بعض الشيء فبعثت إلى رسول الله ﷺ أني أحب أن تأتيني فتصلي في منزلي فأتخذه مصلى ... ».

قال النووي: وفي هذا الإسناد لطيفتان من لطائفه: **(إحداهما)** أنه اجتمع فيه ثلاثة صحابيون بعضهم عن بعض وهم: أنس ومحمود وعتبان، و**(الثانية)** أنه من رواية الأكابر عن الأصاغر، فإنَّ أنساً أكبر من محمود سنّاً وعلماً ومرتبةً رضي الله عنهم أجمعين. [١/ ٢٤٢].

ـ **قال مسلم:** حدثنا الحسن بن علي الحلواني وعبد بن حميد قالا حدثنا يعقوب وهو ابن إبراهيم بن سعد حدثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب قال حدثني عامر بن سعد عن أبيه سعد أنه قال: « أعطى رسول الله ﷺ رهطاً وأنا جالس فيهم ... »، الحديث.

قال النووي: قوله (عن صالح عن ابن شهاب قال حدثني عامر بن سعد)، هؤلاء ثلاثة تابعيون يروي بعضهم عن بعض، وهو من رواية الأكابر عن الأصاغر، فإنَّ صالحاً أكبر من الزهري. [٢/ ١٨١].

قال مسلم: حدثنا هارون بن معروف وهارون بن سعيد الأيلي قالا حدثنا ابن وهب أخبرني عياض بن عبد الله عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن أم كلثوم عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت: « إن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن الرجل يجامع أهله ثم يكسل هل عليهما الغسل؟ وعائشة جالسة، فقال رسول الله ﷺ: إني لأفعل ذلك أنا وهذه ثم نغتسل ».

قال النووي: **قوله** (عن جابر بن عبد الله عن أم كلثوم عن عائشة)، أم كلثوم هذه تابعية وهي بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وهذا من رواية الأكابر عن الأصاغر، فإنَّ جابراً رضي الله عنه صحابي، وهو أكبر من أم كلثوم سنّاً ومرتبةً وفضلاً رضي الله عنهم أجمعين. [٤/ ٤٢]، وانظر الفائدة رقم: ٣٨١.

٣٨٧ـ حديث لعلي رضي الله عنه، في إسناده علي بن الحسين عن الحسين عن علي رضي الله عنهما.

ـ **قال البخاري**: حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني عليّ ابن حسين أنَّ حسين بن عليّ أخبره أنَّ عليَّ بن أبي طالب أخبره: « أنَّ رسول الله ﷺ طَرَقَه وفاطمة بنت النّبيّ ﷺ ليلةً ... » الحديث.

قال الحافظ: هذا الإسناد من أصحّ الأسانيد ومن أشرف التراجم الواردة فيمن روى عن أبيه عن جدّه. [الفتح٣/ ٥].

٣٨٨ـ من روى عن أبيه عن جدّه.

ـ عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد قال حدّثني أبي عن جدّي. الفتح: [٢/ ٤٢]، [٤/ ٤٣].

ـ سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جدّه. [الفتح: ٣/ ٣٠٧].

ـ واقد بن محمد بن زيد عن أبيه عن عبد الله بن عمر وهو جدّ أبيه. [الفتح: ١/ ٧٥].

ـ عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه. [المرعاة:١/ ١٨٩]، [سبل السلام:٢/ ٧٩]، [الفتح: ٣/ ٣٤٨].

ـ بهز بن حكيم عن أبيه عن جدّه. [الفتح: ١٣/ ٣٥٥].

٣٨٩ـ احتجاج العلماء بصحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه.

قال ابن القيم: وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه عن النبي ﷺ: « أنَّ المرأة إذا أقامت شاهداً واحداً على الطلاق، فإن حلف الزوج أنه لم يطلق لم يقض عليه، وإن لم يحلف حلفت المرأة ويقضي عليه، وقد احتج الأئمة الأربعة والفقهاء قاطبة بصحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ولا يعرف في أئمة الفتوى إلَّا من احتاج إليها واحتج بها، وإنما طعن فيها من لم يتحمل أعباء الفقه والفتوى كأبي حاتم البستي وابن حزم وغيرهما. [إعلام الموقعين:١/ ٩٩].

وقال: وصحّ عن عبد الله بن عمرو أنه كان يكتب حديثه، وكان مما كتبه صحيفة تسمّى **(الصادقة)**، وهي التي رواها حفيده عمرو بن شعيب عن أبيه عنه، وهي من أصحِّ الأحاديث، وكان بعض أئمة أهل الحديث يجعلها في درجة أيوب عن نافع عن ابن عمر، والأئمة الأربعة وغيرهم احتجوا بها. [زاد المعاد:٣/ ٤٥٨].

وقال أيضا: أما الحديث الأول، فهو حديث احتاج الناس فيه إلى عمرو بن شعيب، ولم يجدوا بداً من الاحتجاج هنا به، ومدار الحديث عليه، وليس عن النبي ﷺ حديثٌ في سقوط الحضانة بالتزويج غير هذا، وقد ذهب إليه الأئمة الأربعة وغيرهم، وقد صرّح بأنّ الجد هو عبدالله بن عمرو. فبطل قولُ مَن يقول: لعلّه محمد والد شعيب، فيكون الحديثُ مرسلاً. وقد صحّ سماع شعيب

من جدّه عبد الله بن عمرو، فبطل قولُ من قال: إنه منقطع، وقد احتج به البخاريُّ خارج صحيحه، ونصَّ على صحّة حديثه، وقال: كان عبدالله بن الزُّبير الحميدي وأحمد وإسحاق وعلي بن عبدالله يحتجّون بحديثه، فمَن النَّاسُ بَعْدَهم؟! هذا لفظه.

وقال إسحاق بن راهويه: هو عندنا، كأيوب عن نافع عن ابن عمر. وحكى الحاكم في « علوم الحديث » له الاتفاق على صحّة حديثه، وقال أحمد ابن صالح: لا يختلف على عبدالله أنها صحيفة. [زاد المعاد:٥/ ٤٣٤]، وانظر [الفتح: ٣/ ٣٤٨، باب العشر فيما يسقى من ماء السماء والماء الجاري]، [سبل السلام:٢/ ٧٩]، [المرعاة:١/ ١٨٩].

٣٩٠ ـ مثال على السابق واللاحق.

ـ **قال البخاري**: حدثنا أحمد بن أبي داود أبو جعفر المنادي حدثنا روح حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس بن مالك أنّ نبي الله ﷺ قال لأُبَي بن كعب: « إنَّ الله أمرني أن أقرئك القرآن، قال: آلله سماني لك؟ قال: نعم، قال: وقد ذكرت عند رب العالمين؟ قال: نعم، فذرفت عيناه ».

قال الحافظ: وليس لأبي جعفر في البخاري سوى هذا الحديث، وقد عاش بعد البخاري ستة عشر عاماً ولكنّه عَمَّر وعاش مائة سنة وسنة وأشهراً، وقد سمع منه هذا الحديث بعينه مَن لم يدرك البخاري وهو أبو عمرو بن السماك، فشارك البخاري في روايته عن ابن المنادي هذا الحديث، وبينهما في الوفاة ثمان وثمانون سنة، وهو من لطيف ما وقع من نوع السابق واللاحق. [الفتح: ٨/ ٧٢٦].

٣٩١ ـ القاعدة فيمن أهمل ولم ينسب في الإسناد أنْ يحمل على من للراوي به خصوصية كالإكثار وغيره. [الفتح: ١/ ٣٣٤].

٣٩٢ ـ قال ابن حجر: « ابن بُرَيْدَة، هو عبد الله، وأخوه سليمان. قال البزّار: حيث روى علقمة بن مرثد ومحارب ومحمد بن جُحادة عن ابن بُرَيْدَة فهو سليمان، وكذا الأعمش عندي، وأما من عداهم، فهو عبد الله ». [تقريب التهذيب: ٢/ ٤٩٥].

٣٩٣ ـ إذا روى راوٍ عن شيخ ولم ينسبه وهو محتمل لشيخين حُمِل على مَن كان مكثراً عنه أو معروفاً بملازمته.

قال الحافظ في الفتح عند قول البخاري: « حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن عاصم الأحول »: قال الكرماني: ذكر الكلاباذي أنّ أبا نعيم سمع من سفيان الثوري ومن سفيان بن عيينة، وأنَّ كلاًّ منهما روى عن عاصم الأحول فيحتمل أن يكون أحدهما.

قلت: ليس الاحتمالان فيهما على السواء، فإنَّ أبا نعيم مشهور بالرواية عن الثوري معروف بملازمته، وروايته عن ابن عيينة قليلة، وإذا أطلق اسم شيخه حمل على من هو أشهر بصحبته وروايته عنه أكثر، ولهذا جزم المزّي في **(الأطراف)** أن سفيان هذا هو الثوري، وهذه قاعدة مطّردة عند المحدّثين في مثل هذا، وللخطيب فيه تصنيف سمّاه: **(المكمل لبيان المهمل)**. [الفتح: ١٠/ ٨٥].

٣٩٤ ـ سفيان بن عيينة معروف بالرواية عن الزهري دون الثوري. [الفتح: ١/ ٢٧٣].

ـ الثوري لا يروي عن الزهري إلَّا بواسطة. [الفتح: ٦/ ٥٧٨].

٣٩٥ ـ إذا قيل وكيع عن سفيان فهو الثوري لأنه مكثر من الرواية عنه، وليس ابن عيينة لإقلاله عنه. [الفتح: ١/ ٢٠٤].

٣٩٦ ـ إذا قيل في الإسناد: حمّاد غير منسوب فلتعيين أنه ابن زيد أو ابن سلمة.

ـ **قال الحافظ أبو الحجاج المزي:** « **فصل:** قد اشترك في الرواية عن الحمادين جماعة وانفرد بالرواية عن كل واحد منهما جماعة، كما تقدّم إلَّا أنَّ عفّان لا يروي عن حماد بن زيد إلَّا وينسبه في روايته عنه، وقد يروي عن حماد ابن سلمة فلا ينسبه، وكذلك حجّاج بن المنهال وهدبة بن خالد، وأما سليمان ابن حرب فعلى العكس من ذلك، وكذلك عارم، وممن انفرد بالرواية عن حماد ابن زيد: أحمد بن عبدة الضبي، وأبو الربيع الزهراني، وقتيبة، ومُسدَّد، وعامّة من ذكرناه في ترجمته دون ترجمة حماد بن سلمة، فإنه لم يرو أحد منهم عن حماد ابن سلمة، وممن انفرد بالرواية عن حماد بن سلمة أو اشتهر بالرواية عنه: بهز ابن أسد، وموسى بن إسماعيل، وعامة من ذكرناه في ترجمته دون ترجمة حماد بن زيد، فإذا جاءك عن أحد من هؤلاء عن حماد غير منسوب فهو ابن سلمة، والله أعلم ». [تهذيب الكمال: ٧/ ٢٦٩ آخر ترجمة حمّاد بن سلمة].

٣٩٧ ـ إذا حدّث ونسي ما حدّث به وقال: لم أحدّثك بهذا، وأقوال العلماء في ذلك.

قال الحافظ: قوله (قال علي) هو ابن المديني المذكور، وثبتت هذه الزيادة في رواية المستملي والكشميهني، وزاد مسلم في روايته المذكورة (قال عمرو يعني ابن دينار)، وذكرت ذلك لأبي معبد بعد فأنكره وقال: لم أحدثك بهذا، قال عمرو: قد أخبرتنيه قبل ذلك. قال الشافعي بعد أن رواه عن سفيان: كأنه نسيه بعد أن حدثه به، انتهى. وهذا يدل على أنَّ مسلماً كان يرى صحّة الحديث ولو أنكره راويه إذا كان الناقل عنه عدلاً، ولأهل الحديث فيه تفصيل:

قالوا: إمّا أن يجزم بردّه أو لا، وإذا جزم فإمّا أن يصرّح بتكذيب الراوي عنه أو لا، فإن لم يجزم بالرّدِّ كأن قال: لا أذكره، فهو متفق عندهم على قبوله

لأن الفرع ثقة والأصل لم يطعن فيه، وإن جزم وصرَّح بالتكذيب فهو متفق عندهم على ردِّه لأنَّ جزم الفرع بكون الأصل حدّثه يستلزم تكذيب الأصل في دعواه أنه كذب عليه، وليس قبول قول أحدهما بأولى من الآخر، وإن جزم بالرّدِّ ولم يصرِّح بالتكذيب فالراجح عندهم قبوله، وأمّا الفقهاء فاختلفوا، فذهب الجمهور في هذه الصورة إلى القبول، وعن بعض الحنفية ورواية عن أحمد لا يقبل، قياساً على الشاهد، وللإمام فخر الدين في هذه المسألة تفصيل، نحو ما تقدم وزاد: فإن كان الفرع مترددا في سماعه والأصل جازما بعدمه، سقط لوجود التعارض، ومحصل كلامه آنفا أنهما إن تساويا فالرد، وإن رجح أحدهما عمل به، وهذا الحديث من أمثلته، وأبعد من قال: إنما نفى أبو معبد التحديث، ولا يلزم منه نفي الأخبار، وهو الذي وقع من عمرو ولا مخالفة، وتردُّه الرواية التي فيها (فأنكره) ولو كان كما زعم لم يكن هناك إنكار، ولأنّ الفرق بين التحديث والإخبار، إنما حدث بعد ذلك، وفي كتب الأصول حكاية الخلاف في هذه المسألة عن الحنفية. [الفتح: ٢/ ٣٢٦].

٣٩٨ ـ خمسة أسانيد متوالية رجالها كلهم بصريون.

قال النووي: قوله حدثنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشار قالا حدثنا ابن أبي عدي عن سعيد عن قتادة عن أنس. **قال مسلم**: وحدثنا محمد بن مثنى حدثنا معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن قتادة عن أنس. **قال مسلم**: وحدثنا محمد بن منهال الضرير حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد بن أبي عروبة وهشام صاحب الدستوائي عن قتادة عن أنس. **قال مسلم**: وحدثني أبو غسّان المسمعي ومحمد ابن المثنى قالا حدثنا معاذ وهو ابن هشام قال حدثني أبي عن قتادة قال حدثنا أنس بن مالك. **قال مسلم**: حدثنا أبو الربيع العتكي حدثنا حماد بن زيد حدثنا معبد بن هلال العنزي يعني عن أنس هذه الأسانيد رجالها كلّهم بصريون،

وهذا الاتفاق في غاية من الحسن ونهاية من الندور، أعني اتفاق خمسة أسانيد في صحيح مسلم متوالية جميعهم بصريون، والحمد لله على ما هدانا له. [النووي على مسلم:٣/ ٦٠].

٣٩٩ ـ إسنادان مسلسلان برواية مصريين أئمة جلّة.

قال النووي: وأمّا أسماء رجال الباب فقال مسلم رحمه الله في الإسناد الأوّل: وحدثنا محمد بن رمح بن المهاجر حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عبد الله بن عمرو يعني ابن العاص قال مسلم رحمه الله: وحدثني أبو الطاهر أحمد بن عمرو المصري أخبرنا ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير أنه سمع عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما. وهذان الإسنادان كلّهم مصريون أئمة جلّة، وهذا من عزيز الأسانيد في مسلم، بل في غيره فإنّ اتفاق جميع الرواة في كونهم مصريين في غاية القلّة ويزداد قلة باعتبار الجلالة. [النووي على مسلم:٢/ ١١].

ـ **قال البخاري:** حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث قال حدثني يزيد عن أبي الخير عن عقبة بن عامر قال: قلنا للنبي ﷺ: إنّك تبعثنا فننزل بقوم لا يقروننا فما ترى فيه؟ فقال لنا: « إن نزلتم بقوم فأمر لكم بما ينبغي للضيف، فاقبلوا فإن لم يفعلوا، فخذوا منهم حقّ الضيف ».

قال الحافظ ابن حجر: قوله (حدثني يزيد) هو ابن أبي حبيب، قوله (عن أبي الخير) بالمعجمة والتحتانية ضد الشر، واسمه مَرثد بالمثلثة، والإسناد كلّه مصريون. [الفتح: ٥/ ١٠٨، باب قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه].

٤٠٠ ـ أربعة من بني زهرة يروي بعضهم عن بعض على الولاء: ابن أخي الزهري، وعمّه الزهري، وعامر وأبوه (سعد بن أبي وقّاص). [الفتح: ١/ ٨٢].

٤٠١ ـ الراوي إذا حدّث في بلده كان أتقن لما يحدِّث به في سفره. [الفتح: ١٠/ ٤٤٤].

٤٠٢ ـ لماذا يقال في الإسناد عن فلان (هو ابن فلان أو يعني فلاناً).

قال النووي في مقدّمته لشرح صحيح مسلم: **فصل**: ليس للراوي أن يزيد في نسب غير شيخه، ولا صفته على ما سمع من شيخه لئلاّ يكون كاذباً على شيخه، فإن أراد تعريفه وإيضاحه وزوال اللبس المتطرق إليه لمشابهة غيره، فطريقه أن يقول: قال: حدثني فلان، يعني ابن فلان أو الفلاني أو هو ابن فلان أو الفلاني أو نحو ذلك، فهذا جائز حسن، قد استعمله الأئمة، وقد أكثر البخاري ومسلم منه في الصحيحين غاية الإكثار حتى إن كثيراً من أسانيدهما يقع في الإسناد الواحد منها موضعان أو أكثر من هذا الضرب، كقوله في أوّل كتاب البخاري في (**باب من سلم المسلمون من لسانه ويده**): قال أبو معاوية: حدثنا داود (هو ابن أبي هند) عن عامر قال: سمعت عبد الله (هو ابن عمرو).

وكقوله في كتاب مسلم في (**باب منع النساء من الخروج إلى المساجد**): حدثنا عبد الله بن سلمة حدثنا سليمان (يعني ابن بلال) عن يحيى (وهو ابن سعيد).ونظائره كثيرة، وإنما يقصدون بهذا الإيضاح كما ذكرنا أوّلاً، فإنه لو قال: حدثنا داود أو عبد الله، لم يعرف مَن هو لكثرة المشاركين في هذا الاسم، ولا يَعْرِف ذلك في بعض المواطن إلَّا الخواص والعارفون بهذه الصنعة وبمراتب الرجال، فأوضحوه لغيرهم وخفّفوا عنهم مؤنة النظر والتفتيش.

وهذا الفصل نفيس، يعظم الانتفاع به، فإن من لا يعاني هذا الفن قد يتوهم أنَّ قوله: (يعني)، وقوله: (هو)، زيادة لا حاجة إليها، وأنَّ الأولى حذفها، وهذا جهل قبيح، والله أعلم. [مقدّمة صحيح مسلم:١/ ٣٨]، [٢/ ٨٣].

٤٠٣ ـ « الإنباء » في عرف المتقدّمين بمعنى الإخبار والتحديث. [الفتح: ٢/ ٥٦٤].

٤٠٤ ـ إذا سمع شخصاً يحدّث غيره فله أن يتحمل عنه.

قال الحافظ ابن حجر: وهذا وجه من وجوه التحمل بالاتفاق، وإنما اختلفوا هل يسوغ أن يقول حدثنا؟ والجمهور على الجواز، ومَنَع منه النسائي وطائفة قليلة، وقال البرقاني: يقول سمعت فلانا. [الفتح: ٦/ ٢٦٠].

٤٠٥ ـ الفرق بين العرض والتلقين.

قال الحافظ: قوله (قلت لعبد الله بن أبي أوفى الخ)، هذا مما حمله التابعي عن الصحابي عرضا، وليس هذا من التلقين لأنَّ التلقين لا استفهام فيه، وإنّما يقول الطالب للشيخ: قل حدثنا فلان بكذا، فيحدِّث به من غير أن يكون عارفاً أنه من حديثه، ولا بعدالة الطالب، فلا يؤمن أن لا يكون ذلك الطالب ضابطاً لذلك القدر، فيدل على تساهل الشيخ، فلذلك عابوه على من فعله. [الفتح: ٧/ ١٣٨].

٤٠٦ ـ قول « عن فلان » أو « أن فلانا »، هل هما سواء أو لا؟

ـ قال البخاري: حدثنا أبو نعيم قال حدثنا ابن عيينة عن عمرو عن جابر ابن زيد عن ابن عباس: « أن النبي ﷺ وميمونة كانا يغتسلان من إناء واحد »، وقال يزيد بن هارون وبهز والجُدِّيُّ عن شعبة: قدر صاع.

قال أبو عبد الله: كان ابن عيينة يقول أخيراً: « عن ابن عباس عن ميمونة »، والصحيح ما روى أبو نعيم.

قال الحافظ: قوله (عن عمرو)، هو ابن دينار، وفي مسند الحميدي: حدثنا سفيان أخبرنا عمرو أخبرنا أبو الشعثاء وهو جابر بن زيد المذكور، **قوله** (قال

أبو عبد الله)، هو المصنف، قوله (كان ابن عيينة)، كذا رواه عنه أكثر الرواة، وإنما رواه عنه كما قال أبو نعيم من سمع منه قديماً، وإنما رجّح البخاري رواية أبي نعيم جرياً على قاعدة المحدثين، لأنّ من جملة المرجِّحات عندهم قِدَم السماع، لأنّه مظنّة قوّة حفظ الشيخ، ولرواية الآخرين جهة أخرى من وجوه الترجيح، وهي كونهم أكثر عدداً وملازمةً لسفيان، ورجّحها الإسماعيلي من جهة أخرى من حيث المعنى، وهي كون ابن عباس لا يطلع على النبي ﷺ في حالة اغتساله مع ميمونة، فيدل على أنه أخذه عنها، وقد أخرج الرواية المذكورة الشافعي والحميدي وابن أبي عمر وابن أبي شيبة وغيرهم في مسانيدهم عن سفيان، ومسلم والنسائي وغيرهما من طريقه، ويستفاد من هذا البحث أن البخاري لا يرى التسوية بين **(عن فلان)** وبين **(أن فلانا)**، وفي ذلك بحث يطول ذكره وقد حقّقته فيما كتبته على كتاب ابن الصلاح. [الفتح: ١/ ٣٦٦].

٤٠٧ ـ قول الراوي: « وأخبرني فلان »، ما فائدة الواو؟

قال النووي عند قول مسلم: « حدثني يونس قال: حدثنا ابن وهب قال: وأخبرني عمرو أن أبا يونس حدثه »:

فقوله (وأخبرني عمرو)، هو بالواو في أوّل (وأخبرني) وهي واو حسنة، فيها دقيقة نفيسة، وفائدة لطيفة، وذلك أن يونس سمع من ابن وهب أحاديث من جملتها هذا الحديث، وليس هو أوّلها، فقال ابن وهب في روايته الحديث الأوّل: (أخبرني عمرو بكذا) ثم قال: (وأخبرني عمرو بكذا وأخبرني عمرو بكذا) إلى آخر تلك الأحاديث، فإذا روى يونس عن ابن وهب غير الحديث الأوّل فينبغي أن يقول: قال ابن وهب: وأخبرني عمرو، فيأتي بالواو لأنه سمعه هكذا، ولو حذفها لجاز، ولكن الأولى الإتيان بها ليكون راوياً كما سمع، والله أعلم. [النووي على مسلم: ٢/ ١٨٧].

٤٠٨ ـ إذا قيل في الإسناد: عن فلان سمع فلاناً، فعلى تقدير (أنه).

ـ **قال البخاري**: (حدثني الحسن بن الصبّاح سمع الربيع بن نافع).

قال الحافظ في الفتح: **قوله** (سمع الربيع بن نافع) أي أنه سمع، ولفظ (أنه) يُحْذَف خطّاً وينطقُ به، وقلَّ مَن نبَّهَ عليه كما وقع التنبيه على لفظ (قال). [الفتح: ٩/ ٣٧٤-٣٧٥].

وقال أيضاً: قوله (عن النبي ﷺ خرج يوماً)، هذا ممّا حذف فيه لفظ (إنه)، وهي تحذف كثيراً من الخطّ ولا بد من النطق بها، وقَلَّ مَن نبَّه على ذلك، فقد نبَّهوا على حذف (قال) خطّاً. وقال ابن الصلاح: لا بد من النطق بها وفيه بحث ذكرته في النكت. [الفتح: ٦/ ٦١٣-٦١٤].

وقال أيضاً: قوله (عن عمرة بنت عبد الرحمن حدثته) أي أنها حدثته، وكذا في قوله (عن عائشة حدثتهم)، وقد جرت عادتهم بحذفها في مثل هذا، كما أكثروا من حذف قال في مثل: حدثنا عثمان حدثنا عبدة، وفي مثل: سمعت أبي حدثنا فلان. وذكر ابن الصلاح أنه لا بد من النطق بقال وفيه بحث، ولم ينبِّه على حذف (أنَّ) التي أشرت إليها، وفي رواية عبد الصمد المذكورة (أن عمرة حدثته أن عائشة أم المؤمنين حدثتها). [الفتح: ١٢/ ١٠١].

٤٠٩ ـ الرواية بالمكاتبة.

قال الحافظ عند قول البخاري: « كتب إلي محمد بن بشّار »: لم تقع هذه الصيغة للبخاري في صحيحه عن أحد من مشايخه إلَّا في هذا الموضع، وقد أخرج بصيغة المكاتبة فيه أشياء كثيرة لكن من رواية التابعي عن الصحابي أو من رواية غير التابعي عن التابعي ونحو ذلك، ومحمد بن بشّار هذا هو المعروف ببندار، وقد أكثر عنه البخاري، وكأنه لم يسمع منه هذا الحديث فرواه عنه بالمكاتبة. [الفتح: ١١/ ٥٥٤]، [٩/ ٤٧١].

٤١٠ ـ تقديم اسم الراوي على الصيغة في الإسناد.

قال الحافظ في الفتح عند شرح أول حديث في كتاب الأدب، وإسناده: « حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة قال: الوليد بن عيزار أخبرني »، قال: **قوله** (قال: الوليد بن عيزار أخبرني)، هو من تقديم اسم الراوي على الصيغة وهو جائز، وكان شعبة يستعمله كثيراً. [الفتح: ١٠/ ٤٠١].

وانظر: [٢/ ٩، ١٠٥]، [٥/ ٧١]، [٨/ ٥٢٥]، [٤/ ٣٤٢]، [٩/ ٥٢١]، [١٢/ ١٩٤، ٢١٨]، [وصحيح البخاري مع الفتح: ٣/ ٤٤]، [النووي على مسلم: ٤/ ٦٧].

٤١١ ـ من عادة محمد بن سلام أن يقول: **(أنبأنا)**، ومن عادة محمد بن المثنى أن يقول: **(حدثنا)**. [الفتح: ١٣/ ٣٦٠].

٤١٢ ـ ليس من رأي المزّي التسوية بين **(حدثنا)** و**(قال)**، بل ولا **(قال لي)** و**(قال لنا)**، بل يعلِّم على مثل ذلك كلّه علامة التعليق بخلاف **(حدثنا)**. [الفتح: ١١/ ٤٢٤].

٤١٣ ـ ذكر ابن حجر أنه عرف بالاستقراء من صنيع إسحاق بن راهويه أنه يعبّر بأخبرنا ولا يعبّر بحدثنا.

قال الحافظ: قوله حدثني إسحاق لم أره منسوباً، وتردّد فيه الجياني، وهو عندي ابن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه كما جزم به المزي، ويدلّ عليه تعبيره بقوله (أخبرنا)، فإنه لا يقول قط (حدثنا)، بخلاف إسحاق بن منصور وإسحاق بن نصر. [الفتح: ٢/ ١٠٥].

قوله (حدثنا إسحاق)، قيل هو ابن راهويه، فإن هذا الحديث وقع في مسنده بهذا الإسناد، لكن في لفظه مخالفة يسيرة، فيحتمل أن يكون إسحاق شيخ البخاري فيه هو ابن منصور. **قوله** (أخبرنا يعقوب)، التعبير بالإخبار

قرينة في كون إسحاق هو ابن راهويه، لأنّه لا يعبرّ عن شيوخه إلَّا بذلك، لكن وقع في رواية كريمة وأبي الوقت وغيرهما بلفظ التحديث. [الفتح: ٣/ ٦١].

قوله (حدثنا إسحاق)، هو ابن إبراهيم المعروف بابن راهويه، وإنما جزمت بذلك مع تجويز أبي علي الجياني أن يكون هو أو إسحاق بن منصور، لتعبيره بقوله: أخبرنا يعقوب بن إبراهيم، لأنّ هذه العبارة يعتمدها إسحاق بن راهويه كما عرف بالاستقراء من عادته أنه لا يقول إلَّا **أخبرنا** ولا يقول **حدثنا**، وقد أخرج أبو نعيم في المستخرج هذا الحديث من مسند إسحاق بن راهويه وقال: أخرجه البخاري عن إسحاق. [الفتح: ٦/ ٤٩١].

قوله (وحدثني إسحاق)، جزم أبو نعيم في المستخرج وأبو مسعود في الأطراف بأنه إسحاق بن منصور، وكنت أظن أنه ابن راهويه لقوله: أخبرنا عبد الرزاق، ثم رأيت في أصل النسفي: حدثني إسحاق حدثنا عبد الرزاق، فعرفت أنه ابن منصور لأن ابن راهويه لا يقول في شيء من حديثه **حدثنا**. [الفتح: ٨/ ٢٦١].

قوله (**حدثنا** إسحاق)، هو ابن منصور، وتردّد أبو علي الجياني بينه وبين إسحاق بن راهويه، وإنما جزمت به لقوله: حدثنا عبد الصمد، فإنّ إسحاق لا يقول إلَّا **أخبرنا**. [الفتح: ١٣/ ٤٦١].

قلت: ولعل ذلك في الغالب لأنه وجد في الصحيحين تعبيره (**بحدثنا**).

انظر: صحيح البخاري الحديث رقم: (٦١٢)، (٣٦٥٠). صحيح مسلم الحديث رقم: (٣٧٧)، (١٦١٥)، (١٦٣٣).

٤١٤ ـ ابن وهب كان حريصاً على التفرقة بين التحديث والإخبار مراعاة للاصطلاح، ويقال إنَّه أوّل من اصطلح على ذلك بمصر. [الفتح: ٥/ ١١٠].

٤١٥ ـ إطلاق السماع على ما قرىء على الشيخ فأقرّ به، وقد استقرّ الاصطلاح على أن السماع مخصوص بما حدّث به الشيخ لفظاً. [الفتح: ٤/ ٣٨٨، باب بيع الثمر].

٤١٦ ـ إذا قرىء على الشيخ: (**أحدثكم فلان؟**) فلا يشترط قوله (نعم)، بل يكفي سكوته إن كان متيقظاً. [الفتح: ١/ ٥٤٧، باب المرور في المسجد].

ومما قرىء على الشيخ وقيل فيه: (**أحدثكم فلان؟**) فأقرّ به. الحديث المشار إليه في الفائدة رقم (٤١٥)، والحديث في صحيح مسلم رقم: (٢١١٠).

٤١٧ ـ قول أبي داود في أثناء الإسناد: (**المعنى**) يعني أحاديث الذين تقدّم ذكرهم متقاربة في المعنى. [التعليق على تهذيب سنن أبي داود لابن القيم: ١/ ١٣٨].

٤١٨ ـ مَن ليس بمدلِّس إذا ثبت لقاؤه لمن حدّث عنه، حملت عنعنته على السماع اتفاقاً، وإنما الخلاف في المدلس أو فيمن لم يثبت لقيه لمن روى عنه. [الفتح: ٤/ ٣٤٢، باب ما ذكر في الأسواق].

٤١٩ ـ إذا قال من لا يعرف بالتدليس: (**وقال فلان**)، هل تُحْمل على السماع أو لابد من حملها عليه من أن يكون قائلها ممن جرت عادته في استعمالها في السماع؟ [الفتح: ٦/ ٢٨٠].

قال الحافظ: قوله (وقال أبو موسى)، هو محمد بن المثنى شيخ البخاري، وقد تكرّر نقل الخلاف في هذه الصيغة، هل تقوم مقام العنعنة فتُحمل على السماع أو لا تحمل على السماع إلَّا ممن جرت عادته أن يستعملها فيه، وبهذا الأخير جزم الخطيب. [الفتح: ٦/ ٢٨٠].

٤٢٠ ـ قولهم في الراوي: (**لا يتابع في حديثه**) لا يضر إلَّا مَن لا يُعرف بالثقة، وأمّا من وُثِّق فانفراده لا يضره، وإنما يضرّه مخالفته للثقات فيكون شاذًّا. [تهذيب التهذيب: ترجمة ثابت بن عجلان].

٤٢١ ـ الاستدلال على براءة عكرمة مولى ابن عباس مما نسب إليه من رأي الخوارج.

قال البخاري: حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ حدثنا حيوة وغيره قالا حدثنا محمد بن عبد الرحمن أبو الأسود قال: « قُطِع على أهل المدينة بعثٌ، فاكتتبتُ فيه، فلقيتُ عكرمة مولى ابن عباس فأخبرتُه، فنهاني عن ذلك أشدَّ النهي ثم قال: أخبرني ابن عباس أنَّ ناساً من المسلمين كانوا مع المشركين يُكثرون سوادَ المشركين على رسول الله ﷺ يأتي السهمُ فيرمى به فيصيب أحدَهم فيقتله أو يُضرب فيُقتل، فأنزل الله ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ الآية، رواه الليث عن أبي الأسود. [صحيح البخاري رقم: ٤٥٩٦].

قال الحافظ ابن حجر: وفي هذه القصّة دلالة على براءة عكرمة مما يُنْسَب إليه من رأي الخوارج، لأنّه بالغ في النهي عن قتال المسلمين وتكثير سواد مَن يقاتلهم، وغرض عكرمة أن الله ذمَّ مَن كثَّر سواد المشركين، مع أنهم كانوا لا يريدون بقلوبهم موافقتهم، قال: فكذلك أنت لا تكثِّر سواد هذا الجيش، وإن كنت لا تريد موافقتهم لأنهم لا يقاتلون في سبيل الله. [الفتح: ٨/ ٢٦٣]، [مقدمة الفتح ص:٤٢٥].

٤٢٢ ـ معنى قولهم في الرجل: (كان يرى السيف).

قال الحافظ: « وقولهم: (كان يرى السيف)، يعني: كان يرى الخروج بالسيف على أئمة الجَوْر، وهذا مذهب للسلف قديمٌ، لكن استقر الأمر على ترك ذلك لمّا رأوه قد أفضى إلى أشد منه، ففي وقعة الحَرّة، ووقعة ابن الأشعث وغيرهما، عِظَةٌ لمن تدبَّر، وبمثل هذا الرأي لا يُقدح في رجل قد ثبتت عدالته، واشتهر بالحفظ والإتقان والورع التام، والحسن مع ذلك لم يخرج على أحد. [تهذيب التهذيب: ٢/ ٢٨٨، ترجمة الحسن بن صالح].

٤٢٣ ـ قال أحمد: هؤلاء الثلاثة أصحاب الشكل والنقط يعني: بهزاً وحبان وعفان. [تهذيب التهذيب: ترجمة بهز بن أسد].

٤٢٤ ـ **(عكرمة بن خالد)** اثنان في طبقة، أحدهما ثقة والآخر ضعيف، الثقة هو: عكرمة بن خالد بن سعيد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي، والضعيف عكرمة ابن خالد بن سلمة بن هشام بن المغيرة المخزومي. [الفتح: ١/ ٤٩].

٤٢٥ ـ ما ينفرد به ابن إسحاق وإن لم يبلغ درجة الصحيح فهو في درجة الحسن إذا صرّح بالتحديث، ويصحح له من لا يفرق بين الصحيح والحسن، ويجعل كل ما يصلح للحجة صحيحاً، وهذه طريقة ابن حبان. [الفتح: ١١/ ١٦٣].

ذكر ابن القيم رحمه الله: حديث ابن إسحاق الذي فيه « وإن عرشه فوق سماواته كالقُبَّة »، وتعليل المنذري له، ثم قال: قال أهل الإثبات: ليس في شيء من هذا مستراح لكم في ردِّ الحديث، أما حملكم فيه على ابن إسحاق فجوابه: أنَّ ابن إسحاق بالموضع الذي جعله الله من العلم والأمانة، قال علي بن المديني: حديثه عندي صحيح. وقال شعبة: ابن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث، وقال أيضا: هو صدوق. وقال علي بن المديني أيضا: لم أجد له سوى حديثين منكرين. وهذا في غاية الثناء والمدح إذ لم يجد له على كثرة ما روى إلَّا حديثين منكرين، وقال علي أيضا: سمعت ابن عيينة يقول: ما سمعت أحداً يتكلّم في ابن إسحاق إلَّا في قوله في القدر، ولا ريب أن أهل عصره أعلم به ممّن تكلَّم فيه بعدهم. وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: سمعت الشافعي يقول: قال الزهري: لا يزال بهذه الحرَّة عِلْمٌ ما دام بها ذلك الأحول يريد ابن إسحاق. وقال يعقوب بن شيبة: سألت يحيى بن معين، كيف ابن إسحاق؟

قال: ليس بذاك. قلت: ففي نفسك من حديثه شيء؟ قال: لا، كان صدوقا. وقال يزيد بن هارون: سمعت شعبة يقول: لو كان لي سلطان لأمَّرتُ ابن إسحاق على المحدثين. وقال ابن عدي: قد فتَّشْت أحاديث ابن إسحاق الكبير، فلم أجد في حديثه ما يتهيّأ أن نقطع عليه بالضعف، وربّما أخطأ أو وَهِم كما يخطىء غيره، ولم يتخلّف في الرواية عنه الثقات والأئمة وهو لا بأس به.

وقال أحمد بن عبد الله العجلي: ابن إسحاق ثقة، وقد اسْتَشْهَدَ مسلم بخمسة أحاديث ذكرها لابن إسحاق في صحيحه، وقد روى الترمذي في جامعه من حديث ابن إسحاق: حدثنا سعيد بن عبيد بن السباق عن أبيه عن سهل بن حنيف قال: « كنت ألقى من المذي شدّة، فأُكثر الاغتسال منه ... » الحديث، قال الترمذي: هذا حديث صحيح لا نعرفه إلَّا من حديث ابن إسحاق. فهذا حكم قد تفرّد به ابن إسحاق في الدنيا، وقد صحّحه الترمذي، فإن قيل: فقد كذّبه مالك، فقال أبو قلابة الرقاشي: حدثني أبو داود سليمان بن داود قال: قال يحيى بن القطان: أشهد أن محمد ابن إسحاق كذّاب، قلت: وما يدريك؟ قال: قال لي وهب، فقلت لوهب: وما يدريك؟ قال: قال لي مالك بن أنس، فقلت لمالك: وما يدريك؟ قال: قال لي هشام بن عروة، قال: قلت لهشام: وما يدريك؟ قال: حدث عن امرأتي فاطمة بنت المنذر، وأدخلت عليها وهي بنت تسع، وما رآها رجل حتى لقيت الله. قيل: هذه الحكاية وأمثالها هي التي غرّت من اتهمه بالكذب، وجوابها من وجوه: **(أحدها)** أن سليمان بن داود راويها عن يحيى ـ هو الشاذكوني ـ وقد اتهم بالكذب، فلا يجوز القدح في الرجل بمثل رواية الشاذكوني. **(الثاني)** أنَّ في الحكاية ما يدل على أنها كذب، فإنه قال: أدخلت فاطمة علي وهي بنت تسع، وفاطمة أكبر من هشام بثلاث

عشر سنة، ولعلّها لم تزف إليه إلَّا وقد زادت على العشرين، ولما أخذ عنها ابن إسحاق كان لها نحو بضع وخمسين سنة. **(الثالث)** أنّ هشاماً إنّما نفى رؤيته لها ولم ينف سماعه منها، ومعلوم أنه لا يلزم من انتفاء الرؤية انتفاء السماع، قال الإمام أحمد: لعلّه سمع منها في المسجد أو دخل عليها فحدثته من وراء حجاب، فأيّ شيء في هذا؟ فقد كانت امرأة كبرت وأسنّت. وقال يعقوب بن شيبة سألت ابن المديني عن ابن إسحاق فقال: حديثه عندي صحيح، قلت: فكلام مالك فيه، قال: مالك لم يجالسه ولم يعرفه، وأي شيء حدث بالمدينة؟ قلت: فهشام بن عروة قد تكلم فيه، قال: الذي قال هشام ليس بحجّة، لعلّه دخل على امرأته وهو غلام فسمع منها، فإن حديثه لَيَتَبَيَّن فيه الصدق، يروي مرّة يقول: حدثني أبو الزناد، ومرّة يقول: ذكر أبو الزناد، ويقول: حدثني الحسن بن دينار عن أيوب عن عمرو بن شعيب في سلف وبيع، وهو أروى الناس عن عمرو بن شعيب ». [تهذيب السنن لابن القيم:٧/ ٩٤وما بعدها].

٤٢٦ ـ قد ذكر الجوزجاني في « **الضعفاء** » أبا يحيى مصدعاً الأعرج فقال: « زائغ جائر عن الطريق »، يريد بذلك ما نسب إليه من التشيع. والجوزجاني مشهور بالنصب والانحراف فلا يقدح فيه قوله. [تهذيب التهذيب: ترجمة مصدع].

٤٢٧ ـ ابن خراش مذكور بالرفض والبدعة فلا يلتفت إلى قدحه في الثقات. [مقدمة الفتح ص:٤٣١]، [لسان الميزان: ٣/ ٤٤٤، ترجمة عبدالرحمن بن يوسف بن خراش].

٤٢٨ ـ ابن عقدة قال فيه عمر بن حيوة: **كان يملي مثالب الصحابة فتركته.** [العبر: ٥/ ٢٣٠]، [لسان الميزان: ١/ ٢٦٣ ـ ٢٦٦].

٤٢٩ ـ من رمي ببدعة وهو من رواة الحديث ما وجه الرواية عنه؟ وذكر شيء من أنواع البدع، وبيان المراد بها.

قال ابن حجر: فصل في تمييز أسباب الطعن في المذكورين، ومنه يتّضح مَن يصلح منهم للاحتجاج به ومن لا يصلح، وهو على قسمين:

الأول: من ضعفه بسبب الاعتقاد، وقد قدمنا حكمه وبيّنّا في ترجمة كلّ منهم أنّه ما لم يكن داعية أو كان وتاب أو اعتضدت روايته بمتابع، وهذا بيان ما رموا به: فالإرجاء بمعنى التأخير، وهو عندهم على قسمين: منهم من أراد به تأخير القول في الحكم في تصويب إحدى الطائفتين اللذين تقاتلوا بعد عثمان، ومنهم من أراد تأخير القول في الحكم على من أتى الكبائر وترك الفرائض بالنار، لأنّ الإيمان عندهم الإقرار والاعتقاد، ولا يضرّ العمل مع ذلك، والتشيّع محبّة عليٍّ وتقديمه على الصحابة، فمَن قدّمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيّعه، ويُطلق عليه رافضي وإلا فشيعيّ، فإن انضاف إلى ذلك السّبُّ أو التصريحُ بالبغض، فغال في الرفض، وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو، والقدرية مَن يزعم أنَّ الشّرَّ فعل العبد وحده، والجهميّة من ينفي صفات الله تعالى التي أثبتها الكتاب والسنة، ويقول إنَّ القرآن مخلوق، والنّصب بغض عليٍّ وتقديم غيره عليه، والخوارج الذين أنكروا على عليٍّ التحكيم وتبرّؤوا منه ومن عثمان وذريته وقاتلوهم، فإن أطلقوا تكفيرهم فهم الغلاة منهم، والإباضية منهم أتباع عبد الله بن أباض، والقَعدية الذين يُزَيِّنون الخروج على الأئمة ولا يباشرون ذلك، والواقف في القرآن من لا يقول مخلوق ولا ليس بمخلوق.

القسم الثاني: في مَن ضُعِّف بأمر مردود كالتحامل أو التعنُّت أو عدم الاعتماد على المضعف لكونه من غير أهل النّقد، ولكونه قليل الخبرة بحديث مَن تَكَلَّمَ فيه أو بحاله أو لتأخُّر عصره ونحو ذلك، ويلتحق به مَن تُكُلِّمَ فيه بأمر لا يقدح في جميع حديثه، كمَن ضُعِّف في بعض شيوخه دون بعض، وكذا

مَن اختلط أو تَغَيَّر حفظه أو كان ضابطا لكتابه دون الضبط لحفظه، فإنَّ جميع هؤلاء لا يجمل إطلاق الضعف عليهم بل الصواب في أمرهم التفصيل. [مقدمة الفتح: ص ٤٥٩].

٤٣٠ ـ إسحاق بن أبي يحيى الكعبي: ضعّفه الدارقطني وابن عدي، وقال ابن حبان: « لا تحل الرواية عنه » ثم غفل فذكره في الثقات. [الفتح: ٢/ ٨٨].

٤٣١ ـ عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الدمشقي: روى له النسائي وقال: متروك. قال الذهبي: « هذا عجيب إذ يروي له ويقول: متروك ». [ميزان الاعتدال: ترجمة عبد الرحمن بن يزيد].

٤٣٢ ـ ابن لهيعة لا يحتجُّ به إذا انفرد، فكيف إذا خالف! [الفتح: ٢/ ٢٥٣].

٤٣٣ ـ الكلبي متروك ولا يعتمد عليه. [الفتح: ٨/ ٤٣٩].

٤٣٤ ـ أقوال العلماء في الاحتجاج بصالح مولى التوأمة.

قال ابن القيم: وصالح مولى التوأمة كان شعبة لا يروي عنه وينهى عنه، وقال مالك: ليس بثقة، فلا تأخذن عنه شيئاً. وقال يحيى: ليس بالقوي في الحديث، وقال مرة: لم يكن ثقة. وقال السعدي: تغيَّر. وقال النسائي: ضعيف.

قلت: للحفاظ في صالح هذا ثلاثة أقوال، ثالثها أحسنها، وهو: أنّه ثقة في نفسه ولكن تغيَّر بأخرة، فمن سمع منه قديما، فسماعه صحيح، ومَن سمع منه أخيراً ففي سماعه شيء، فمِمَن سمع منه قديماً: ابن أبي ذئب وابن جريج وزياد ابن سعد، وأدركه مالك والثوري بعد اختلاطه، وهذا منصوص الإمام أحمد رحمه الله، فإنه قال: ما أعلم بأساً بمَن سمع منه قديماً. [جلاء الأفهام ص: ١٧].

٤٣٥ ـ لفظة « ليس بثقة » في الاصطلاح يوجب الضعف الشديد. [تهذيب التهذيب: ترجمة شعبة بن دينار الهاشمي].

٤٣٦ ـ إذا قيل « **فلان ممن لم تثبت عدالته** »، فالمراد أنّه ما نصّ أحد على أنّه ثقة، وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أنَّ أحداً نصّ على توثيقهم، والجمهور على أنَّ من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما يُنْكَر عليه أن حديثه صحيح. [ميزان الاعتدال: ٣/ ٤٢٦].

٤٣٧ ـ **الواقدي لا يحتج به باتفاق أهل العلم**. [مجموع الفتاوى: ٢١/ ٤١].

ـ الواقدي لا يحتج به إذا انفرد، فكيف إذا خالف. [الفتح: ١/ ٣٤٠].

٤٣٨ ـ **لا يعوّل على تضعيف أبي الفتح الأزدي لأنه غير مرضي**. [الفتح: ١١/ ٢٦٨].

٤٣٩ ـ **التلقيب بالمفيد متى بدأ؟ وفوقه لقب الحافظ، والحجة فوق الثقة.**

قال الحافظ الذهبي: فهذه العبارة أوّل ما استعملت لقباً في هذا الوقت قبل الثلاث مائة، والحافظ أعلى من المفيد في العرف، كما أنَّ الحجّة فوق الثقة. [تذكرة الحفاظ: ٣/ ١٨٨].

٤٤٠ ـ **لطيفة في علوم الحديث لم يذكرها ابن الصلاح وهي تشابه الطرفين.**

قال الحافظ في الفتح في شرح الحديث الرابع في باب فرض الخمس: « وفي هذا الإسناد لطيفة من علوم الحديث مما لم يذكرها ابن الصلاح وهي **تشابه الطرفين**، مثاله ما وقع هنا: ابن شهاب عن مالك وعنه مالك، الأعلى ابن أوس والأدنى ابن أنس ». [الفتح: ٦/ ٢٠٤]، [١/ ٤٠١].

٤٤١ ـ **ابن الهاد والمقبري ونعيم المجمر**. انظر سبب هذه النسبة.

قال الإمام النووي: « ... **ابن الهاد** واسمه يزيد بن عبد الله بن أسامة، وأسامة هو الهاد لأنّه كان يوقد ناراً ليَهتَدي إليها الأضياف ومن سلك الطريق، وهكذا يقوله المحدثون الهاد، وهو صحيح على لغة، والمختار في

العربية الهادي بالياء، وقد قدمنا ذكر هذا في مقدمة الكتاب وغيرها، والله أعلم.

ويقال **المقبري** بضم الباء وفتحها، وجهان مشهوران فيه، وهي نسبة إلى المقبرة، وفيها ثلاث لغات: ضم الباء وفتحها وكسرها، والثالثة غريبة قال إبراهيم الحربي وغيره: كان أبو سعيد ينزل المقابر فقيل له المقبري. وقيل كان منزله عند المقابر، وقيل أنَّ عمر بن الخطاب ﷺ جعله على حفر القبور فقيل له المقبري، وجعل نُعَيْماً على أجمار المسجد فقيل له **نُعَيم المجمر**، والله أعلم ». [النووي على شرح مسلم: ٢/ ٦٨ ـ ٦٩].

٤٤٢ ـ اثنا عشر رجلاً يلقبون « غُنْدَراً ».

فأمّا غندر الأول فهو محمد بن جعفر الهذلي تلميذ شعبة بن الحجاج.

الثاني: أبو بكر محمد بن جعفر بن الحسين البغدادي الوراق غندر.

الثالث: فهو صوفي محدث جوّال، لقي الجنيد وطبقته، وكتب الحديث وسكن مصر، وهو الشيخ أبو الطيب محمد بن جعفر بن دران البغدادي غندر.

الرابع: فهو أبو علي محمد بن جعفر، وذكره الخطيب ولم يؤرخه.

الخامس: فهو شيخ قديم الوفاة، وهو أبو الحسين محمد بن جعفر بن عبد الرحمن الرازي غندر، نزيل طبرستان.

السادس: فهو محمد بن جعفر البغدادي أبو بكر الفامي يُعرف بغندر.

السابع: فهو أبو بكر محمد بن جعفر بن العباس النّجّار غندر .

الثامن: فهو أحمد بن آدم الجرجاني الخلنجي غندر.

التاسع: فهو محمد بن المهلّب الحرّاني أبو الحسين، خال الشيرازي، لقبه غندر، قال ابن عدي: كان يكذب.

العاشر: محمد بن يوسف بن بشير الهروي، قيل أنَّ الخطيب ذكر أنه يلقّب بغندر.

الحادي عشر: أحمد بن محمد بن عيسى أبو بكر البلوي من أهل قرطبة.

الثاني عشر: محمد بن جعفر بن علي الآملي غندر. [تذكرة الحفاظ: ٣/ ١٧١]، وانظر [نزهة الألباب في الألقاب للحافظ بن حجر: ٢/ ٥٨-٥٩].

٤٤٣ ـ قال يحيى بن مندة: قرأت على عمّي قول شعبة: « **من كتبت عنه حديثاً فأنا له عبد** »، فقال: « **من كتب عنّي حديثاً فأنا له عبد** ». [ذيل طبقات الحنابلة: ١/ ٢٨].

٤٤٤ ـ قال النووي: « قال العلماء: إذا صحّ في الرواية ما يُعْلَم أنّه خطأ، فالصواب الذي عليه الجماهير من السلف والخلف، أنّه يرويه على الصواب ولا يُغَيِّره في الكتاب، لكن يكتب في الحاشية أنه وقع في الرواية كذا، وأنَّ الصواب خلافه وهو كذا، ويقول عند الرواية: كذا وقع في هذا الحديث، أو في روايتنا، والصواب كذا، فهو أجمع للمصلحة، فقد يعتقده خطأ ويكون له وجه يعرفه غيره، ولو فُتِح باب تغيير الكتاب لتجاسر عليه غير أهله ». [شرح النووي على مسلم: ١/ ٧١].

❋ ❋ ❋